

موقف اليسار التونسي من القضية الفلسطينية في عهد زين العابدين بن علي ١٩٨٧ - ٢٠١٠



This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-
NonCommercial 4.0
International License.

م. م حنان جاسم حمزة محمد

نشر إلكترونيًا بتاريخ: ٦ سبتمبر ٢٠٢٥ م

الملخص

منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أسفرت عن سقوط شهداء تونسيين. وقد تفاعل اليسار التونسي مع هذه التطورات من خلال مواقف سياسية وميدانية عبّرت عنها مختلف مكوناته، من أحزاب ومنظمات شبابية ونقابية وطلابية، تراوحت مواقفها بين التأيد الكامل للمقاومة الفلسطينية، والنقد الحذر لممارسات التسوية السلمية.

ترصد هذه الدراسة مواقف التيارات اليسارية التونسية من القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧ إلى ٢٠١٠، محلّلة السياقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية التي أثّرت في هذه المواقف، وكاشفة عن طبيعة التفاعل بين القضايا الوطنية والهّم القومي في الخطاب اليساري التونسي. وتبرز الدراسة كيف وظّف اليسار التونسي القضية الفلسطينية كأداة تعبئة فكرية وسياسية في مواجهة النظام الحاكم، وكجزء من نضاله الأُمّي ضد الصهيونية والإمبريالية.

تعدّ القضية الفلسطينية من أكثر القضايا التي حافظت على مركزيتها في الوجدان العربي، نظراً لما تحمله من أبعاد وطنية وقومية تتجاوز فلسطين لتطال مجمل الوطن العربي، وقد شكّل المشروع الصهيوني تهديداً وجودياً للهوية العربية، ما جعل من هذه القضية محوراً رئيساً لنضال الشعوب العربية وقواها التقدمية والوطنية. وفي هذا الإطار، تبوّأت القضية الفلسطينية موقعاً خاصاً لدى اليسار التونسي، الذي لم يتعامل معها فقط بوصفها قضية تحرر وطني، بل بوصفها امتداداً لنضاله ضد الاستعمار، والاستبداد، والإمبريالية.

ومع التحولات السياسية التي شهدتها تونس سنة ١٩٨٧ بصعود نظام زين العابدين بن علي، دخلت العلاقة بين اليسار التونسي والقضية الفلسطينية مرحلة جديدة. فقد زادت حدة انخراط اليسار التونسي في دعم النضال الفلسطيني، خاصة بعد الغارات الإسرائيلية على الأراضي التونسية واغتيال قيادات من

trade unions, and student movements—mobilized around the Palestinian cause, expressing positions that ranged from full support for armed resistance to critical assessments of peace initiatives.

This study examines the stance of Tunisian leftist currents on the Palestinian issue between 1987 and 2010, analyzing the local, regional, and international contexts that shaped these positions. It highlights the ways in which the Tunisian left employed the Palestinian struggle as both an ideological reference and a tool for political mobilization against the regime. The research sheds light on how the Palestinian cause became a key axis in the Tunisian left's discourse on anti-Zionism, anti-imperialism, and solidarity with liberation movements worldwide.

شكّلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ * نقطة تحوّل فتحت المجال أمام نهضة سياسية وفكرية جديدة في تونس، كان محورها الأساسي التيار اليساري. فقد ألهمت النجاحات التي حققتها الثورات في الصين الشعبية، وفيتنام، وكوريا، وكوبا أواخر الستينيات اليسار التونسي، ومنحته آفاقاً جديدة للنضال الفكري والسياسي. وقد تجلّى أثر هذا الزخم الثوري

Abstract

The Palestinian cause has long retained its central position in Arab consciousness, as it embodies both national and pan-Arab dimensions that extend beyond Palestine to encompass the entire Arab world. The Zionist project is seen as an existential threat to Arab identity, making the Palestinian struggle a primary focus of Arab popular and progressive movements. Within this framework, the Tunisian left has regarded the Palestinian issue not merely as a matter of national liberation, but as a natural extension of its broader struggle against colonialism, authoritarianism, and global imperialism.

With the political transformation that occurred in Tunisia in 1987 through the rise of Zine El Abidine Ben Ali's regime, the relationship between the Tunisian left and the Palestinian cause entered a new phase. The Israeli airstrikes on Tunisian soil that targeted PLO leaders and resulted in the deaths of Tunisian civilians intensified the Tunisian left's engagement. In response, various leftist factions—political parties, youth organizations,

القدس وبيت لحم والخليل وقطاع غزة وسيناء وطرد العرب من نهر الأردن والسيطرة عليه، والسيطرة على الجولان، للمزيد ينظر، محمد حسنين هيكل: الانفجار ١٩٦٧، ط١، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، دت، ص ١٣.

* حرب يونيو ١٩٦٧: ثالث الحروب التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني، حيث دارت أحداثها على الجبهة السورية – المصرية – الأردنية، وانتهت بهزيمة القوات العربية واحتلال إسرائيل لمساحات كبيرة من الدول المشاركة في الحرب حيث سيطرة قوات الاحتلال على الجبهة الغربية واحتلت

في خروج اليسار التونسي، تدريجياً، من حالة التشتت وفقدان البوصلة تجاه الصراع العربي الصهيوني، إلى موقع أكثر وعياً بواقع المنطقة وخصوصياتها، وأكثر تمييزاً في مواقفه بعيداً عن الاصطفاف الأعمى خلف بعض القوى الدولية (١).

لم تكن القضية الفلسطينية، في جوهرها، مجرد قضية تحرر وطني، ولا صراعاً بسيطاً بين عرب ويهود، بل هي مأساة شعب سُلِبَت منه أرضه بالقوة والاستبداد، ليُستبدل بمجماعات مهاجرة قادمة من جهات متعددة، لا يجمع بينها سوى نزعة عنصرية متطرفة وحمية دينية متعصبة (٢)، ومن هذا المنطلق، فإن القضية الفلسطينية ليست نزاعاً بين دول متجاورة، كما دأبت إسرائيل على تصويرها، بل هي قضية شعب طُرد من وطنه، وسُلِبَت أرضه على يد عصابات استيطانية وافدة ومدعومة من قوى دولية كبرى (٣).

تُعد القضية الفلسطينية من أبرز محاور الصراع بين التيارين القومي واليساري في العالم العربي. فقد عمدت الأنظمة القومية في عدد من الدول العربية إلى توظيف هذه القضية وسيلةً لتعزيز الوحدة القومية، متجاهلة في الوقت ذاته المطالب الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المضطهدة، تحت ذريعة "الجهاد المقدس" للأمة العربية. وعلى الجانب المقابل، انزلت غالبية الأحزاب الشيوعية العربية نحو مهادنة الفكر

القومي، نتيجة علاقاتها الخاصة بالاتحاد السوفيتي، الذي كان يتعامل مع المنطقة انطلاقاً من موقعه كقوة عظمى ذات مصالح استراتيجية (٤).

* ظهور اليسار التونسي الجديد

خلال السبعينيات، شهدت تونس هجوماً قوياً من السلطة بقيادة بورقيبة على الحركات القومية، بسبب تعارضها مع سياسات الحزب الحاكم. وتعرضت التنظيمات القومية لأشد أشكال القمع، مما دفع العديد من أعضائها إلى الانضمام إلى التيارات الماركسية واليسارية الجديدة. وأدى ذلك إلى تراجع الأحزاب القومية وتحولها إلى هياكل ضعيفة عاجزة عن التأثير. وبلغت الحملة ذروتها تحت حكم التيار المتشدد في الحزب الاشتراكي الدستوري بقيادة الهادي نويرة ومحمد الصباح وعبد الله فرحات (٥).

أسقطت عملية قفصة في ٢٧ يناير ١٩٨٠ جناح الهادي نويرة وعبد الله فرحات ومحمد الصباح، ليُعين محمد مزالي خلفاً للهادي نويرة. وظهر مزالي في المشهد السياسي عبر "سياسة التفتح"، في وقت كان الصراع على خلافة بورقيبة يشهد احتداماً داخل النظام وأجهزة الدولة (٦). عمقت عملية قفصة أزمة النظام الحاكم، إذ جاءت بعد عامين فقط من الإضراب العام في ٢٦ يناير ١٩٧٨. مما

قرص، ١٩٩٥، ص ٩٠. عبد اللطيف الحناشي، موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية ١٩٤٦ - ١٩٦٥، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٨، العدد ٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧، ص ١٠.
(٤) عبد الجليل بوقرة، اليسار التونسي والمسألة الفلسطينية والقومية العربية" الكراس الأصفر لحركة برسبكيتف، ط ١، سلسلة آفاق الدراسات والبحوث، تونس ٢٠١٤، ص ٣٢.
(٥) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة"، ص ٧٤ (٦) رضا مفتيك المصدر السابق، ص ١٩٥.

(١) أحمد أبو جزر: بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٧٨، أطروحة دكتوراة، منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤، ص ٦.
(٢) عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية، مجلة الوحدة، العدد ٥٢، يناير ١٩٨٩، ص ١٥؛ الحبيب بورقيبة، تونس وقضية فلسطين، كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، تونس، ١٩٦٦، ص ٣٩.
(٣) ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨ - ١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي،

دفع النظام إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات السياسية لتهديد الغضب الشعبي ومعالجة الصراعات الداخلية. وفي ١٠ فبراير ١٩٨١، أعلن الحبيب بورقيبة خلال المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الدستوري قبوله بالتعددية السياسية. (٧) تم رفع قرار تجميد نشاط الحزب الشيوعي التونسي، وأعلن عن إطلاق سراح القيادات النقابية. كما انعقد مؤتمر استثنائي للاتحاد العام التونسي للشغل في ٢٩-٣٠ أبريل ١٩٨١، الذي كرّس عودة القيادة الشرعية ونهاية حقبة المنصبين، مع استثناء الحبيب عاشور (٨). وقد التحق الحبيب عاشور بقيادة الاتحاد في نوفمبر ١٩٨١ أثناء انعقاد المجلس الوطني. وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٨٢، تم اتخاذ قرار بمنح تأشيرة النشاط السياسي لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية (٩).

مع قدوم حكومة مزالي في أبريل ١٩٨٠، بدأت الأجواء السياسية في تونس تشهد تحوّلًا، حيث رفعت الحكومة شعارات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية، وكانت تلك الخطوات بمثابة تمهيد لظهور معارضة سياسية علنية، وفقًا

لشروط وضعتها الحكومة وبورقيبة لتنظيم عملية الانفتاح السياسي (١٠).

دون شك، رحبت الأحزاب السياسية المعارضة في تونس بسياسة الانفتاح الديمقراطي التي تبنتها حكومة مزالي، معتبرة أن البلاد بصدد الدخول في مرحلة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية، مع محاولة حل أزمة التمثيل العمالي. أفسحت الحكومة التونسية المجال لظهور اليسار التونسي الجديد، حيث تشكلت عدة مجموعات يسارية تحت تأثير التحولات العالمية. من أبرز هذه المجموعات الحزب الشيوعي التونسي، وتجمع الدراسات والعمل الاشتراكي، بالإضافة إلى التجمع الماركسي-اللينيني والحلقات الماركسية-اللينينية التي أسست حركة "الشعلة". كما أدى انقسام مجموعة "آفاق" إلى نشوء منظمة "العامل التونسي"، التي تفرعت عنها مجموعات أسست حزب العمال الشيوعي التونسي في منتصف الثمانينات. هذا الحزب نمايز عن "الشعلة" في عدة قضايا، خاصة موقفه من الثورة الصينية والخط الماوي، حيث دعم حزب العمل الألباني بزعامة أنور خوجا (١١) ظهرت

(٧) جريدة الرأي: العدد ١٠، ١١ فبراير ١٩٨١، ص ٦؛ رضا مقيلك المصدر السابق، ص ١٩٦.

(٨) الحبيب عاشور: ولد في عام ١٩١٣ بقرية العباسية بجزيرة قرقة التونسية، عمل موظفًا ببلدية صفاقس، سجن لمدة خمس سنوات ثم انتخب عام ١٩٥٦ عضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، وأصبح في عام ١٩٦٣ على رأس الاتحاد بدعم من الرئيس بورقيبة، وفي عام ١٩٦٤ انتخب عضواً في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري، وفي عام ١٩٧٠ شغل منصب الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل وظل في منصبه حتى أقيّل في عام ١٩٧٨ على خلفية أحداث الخميس الأسود، ودخل السجن مرة أخرى وأصدر بورقيبة عفواً عنه عام ١٩٧٩، وسجن مرة أخرى عام ١٩٨٥ ثم وضع تحت

الإقامة الجبرية حتى غنقلاب ٧ نوفمبر ١٩٨٧، توفي عام ١٩٩٩، للمزيد ينظر، صحيفة العمل، العدد ٥٠١٠، ٢٣ أكتوبر ١٩٧١، ص ٣.

(٩) جريدة الصباح، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٣، ص ٥.

(١٠) توفيق المديني: موقف اليسار التونسي، ص ٧٥.

(١١) أنور خليل خوجه: (١٩٠٨ - ١٩٨٥) مؤسس حزب العمل الألباني. عارض خط نيكيتا خروتشوف وقرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ووقف إلى جانب الحزب الشيوعي الصيني وزعيمه ماوتسي تونغ ولكنه أعلن معارضته لنظرية العوالم الثلاث التي طورها جناح داخل قيادة الحزب الشيوعي الصيني. وقد أضرت نظرية العوالم الثلاث بنضالات شعوب وأمم العالم نتيجة دعواتها لمهادنة الأنظمة الرجعية بدعوى مواجهة الخطر السوفييتي ولم يقتصر أنور خوجا في هجومه على أنصار العوالم الثلاث بل

المجموعة الرابعة في بداية الثمانينات تحت اسم "منظمة الشيوعيين الثوريين"، التي تبنت التوجه التروتسكي. وقد أنتجت هذه المجموعة أدباً غزيراً حول قضايا عدة، من أبرزها مسألة الصراع العربي-الصهيوني. (١٢).

عقد الحزب الشيوعي التونسي مؤتمره الثامن في فبراير ١٩٨١، قبل رفع الحظر عنه ببضعة أشهر، وصدرت وثيقة من أربعة أجزاء، رسمت مختلف وجهات نظر الحزب إزاء القضايا الأساسية (١٣). وقد أكد الحزب في برنامجه على ضرورة التزام الحكومة التونسية بالسير في طريق التغيير اللازم وذلك للحاجة إلى سياسة خارجية متحررة من كل موالاة للغرب، وغير منحازة فلما تنشط في اتجاه وحدة المغرب العربي، وتجعل الشعب التونسي يشارك في نضال كل الشعوب العربية ضد الإمبريالية والصهيونية. إن الشيوعيين يناضلون ويناشدون كل القوى الوطنية للنضال من أجل سياسة خارجية تتماشى ومصلحة تونس الوطنية (١٤).

وتم رفع الحظر عن نشاط الحزب الشيوعي التونسي في يوليو ١٩٨١، إثر مقابلة بين محمد حرمل الذي تولى منصب الأمين العام للحزب عام ١٩٨٠، والرئيس السابق الحبيب بورقيبة. استأنف الحزب إصدار جريدته "الطريق الجديد" في ٣ أكتوبر ١٩٨١، وأكد الحزب على أن جريدة

الطريق الجديد تركز في ميدان السياسة الخارجية على سياسة عدم الانحياز ومساندة حركات التحرر في العالم وقضايا الشعوب العربية وخاصة القضية الفلسطينية مساندة تامة (١٥).

فالحزب الشيوعي التونسي من أولى الأحزاب اليسارية التونسية التي ساندت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ - ٣٣٨. وإنطلاقاً من هذا الموقف أيد الحزب الشيوعي المبادرة التي عمل من أجلها الاتحاد السوفيتي والمعروفة باسم مشروع بريجنيف، كما ساند الحزب الشيوعي القرارات التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية في مجالسها الوطنية المتعاقبة (١٦).

التجمع الاشتراكي التقدمي (١٧). هو تنظيم سياسي يساري تونسي نشأ في عام ١٩٨٣، وبرز منذ ذلك الحين كقوة رئيسية من قوى المعارضة اليسارية في تونس. تكون الحزب من عدة اتجاهات أيديولوجية وسياسية متباينة تاريخياً، لكن هذه التشكيلة السياسية الجديدة حددت في بداياتها أن التقاء أعضائها لم يتم بناءً على الوحدة الإيديولوجية القوية، بل على

(١٦) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة "، ص ١٨٩.

(١٧) أعلن أحمد نجيب الشابي الأمين العام للحزب في ندوة صحفية في تونس العاصمة في ١٣ ديسمبر ١٩٨٣ عن بيانه التأسيسي الذي تضمن الإعلان عن تأسيس حزب التجمع الاشتراكي التقدمي مبيناً فيه الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحزب، أحمد نجيب الشابي: بيان سياسي بمناسبة الإعلان عن تأسيس حزب التجمع الاشتراكي التقدمي، ١٣ ديسمبر ١٩٨٣.

هاجم التجربة الصينية ككل والماوية ونفى عنها أية صفة ثورية واشتراكية، عبد الجليل بوقرة: فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص ١٦٦.

(١٨) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، ص ٨٠-٨٥.

(١٩) الحزب الشيوعي التونسي: وثيقة المؤتمر الثامن، فبراير ١٩٨١، ص ٩ - ١٢.

(٢٠) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية، ص ١٦٨.

(٢١) جريدة الطريق الجديد: العدد ١، ٣ أكتوبر ١٩٨١.

أساس التعاون في خوض تجربة العمل السياسي ضمن توجه ديمقراطي تقدمي يرفض التطرف كاتجاه سياسي (١٨). حزب العمل الشيوعي التونسي تأسس حزب العمل الشيوعي التونسي في أواخر عام ١٩٨٥، بعد معاناة طويلة من الاضطهاد الحكومي والعمل السري، حيث كان الحزب يتبنى الماركسية اللينينية ويعد امتداداً لمنظمة "العامل التونسي". رغم عدم حصوله على الترخيص كحزب سياسي، إلا أنه رغم حداثة تأسيسه، أسهم بشكل كبير في تعميق النضال النقابي والسياسي والديمقراطي. كما تعرض لحملة قمعية في عام ١٩٨٦. ورغم تمسكه ببعض الأفكار اليسارية في السبعينات، خاصة فيما يتعلق بالموقف من الأحزاب الشيوعية والاتحاد السوفيتي، فقد أصبح يرى في الديمقراطية وسيلة للنضال والدفاع عن الطبقات الكادحة (١٩).

كما شهدت تجربة التعددية الإعلامية في عام ١٩٨٨ بعض الانفراج، مع محاولة الحكم إعادة ربط جسور الحوار مع المعارضة، حيث سعى إلى منحها بعض الفضاءات للتعبير. وتمكن حزبان مختلفان من الحصول على امتيازين لإصدار صحف هما حركة النهضة (الفجر) وحزب العمال الشيوعي التونسي (البديل). وهما الحزبان الوحيدان غير المجازين قانونياً اللذان يصدر كل منهما صحيفة ناطقة باسمه (٢٠)، ومع تفجر الصراع والمواجهة بين سلطة السابع من نوفمبر وحركة النهضة في مطلع التسعينيات، اضطر حكم بن

علي إلى تهدئة جبهة الصراع مع الأحزاب العلمانية ومد الجسور معها، فأنشأ تحالفاً معها بهدف القضاء على البنية التنظيمية للحركة الإسلامية (٢١).

منذ عام ١٩٨٢، أصبحت القضية الفلسطينية محور خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل ونقاباته، حيث طالب الاتحاد الدول العربية بسحب المدخرات من بنوك البلدان المساندة للكيان الصهيوني واستخدام سلاح النفط كوسيلة ضغط. كما دعا النقابات العربية لتعبئة الجماهير لنصرة القضية الفلسطينية والضغط على حكوماتها (٢٢)، وقد نظمت النقابات العمالية العديد من الوقفات الاحتجاجية ضد جرائم الكيان الصهيوني، حيث رفع عمال المصانع شعارات مساندة للشعب الفلسطيني (٢٣).

لم يقف اليسار التونسي موقف المتفرج من تطورات القضية الفلسطينية، بل رفض مشاريع تصفيتها والحلول الاستسلامية. ورغم أن منظمة العامل التونسي اعتبرت اعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية انتصاراً للفلسطينيين، حذرت من أن هذا الاعتراف يأتي في وقت تتصاعد فيه جهود تصفية القضية (٢٤). كما دعا اليسار التونسي للوقوف إلى جانب القوى الفلسطينية الرافضة للتسوية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، محذراً من القيادات الفلسطينية التي تراجعت عن الكفاح المسلح ووقعت في مستنقع الاستسلام (٢٥).

(٢٢) جريدة الشعب، ١٨ يونيو ١٩٨٢.
(٢٣) المصدر نفسه، ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢.
(٢٤) العامل التونسي: القضية الفلسطينية في منعرج حاسم، العدد ٢، سلسلة جديدة، ديسمبر ١٩٧٤، ص ١.
(٢٥) المصدر نفسه.

(١٨) مجلة الدستور: العدد ٢٩٩، ١٥ أغسطس ١٩٨٣، ص ٢٧ - ٢٨.
(١٩) مجلة النهار العربي والدولي: ١٣ يوليو ١٩٨١؛ توفيق المدني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، ص ٢٥٧.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

والملاحظ انه خلال تلك الفترة، سيطر اليسار التونسي على الساحة الجامعية رغم القمع الذي تعرض له الطلبة منذ حركة ٥ فبراير ١٩٧٢، وأصبحت الهياكل النقابية المؤقتة الإطار الرئيسي للتحركات الطلابية المتعلقة بالأوضاع المحلية والعربية. ومنذ منتصف السبعينيات، بدأ تأثير اليسار يظهر في الاتحاد العام التونسي للشغل، بعد انتقال العديد من المثقفين من الجامعة إلى معاهد التعليم العالي وتورطهم في الهياكل النقابية، حيث تحمل بعضهم مسؤوليات داخل هذه الهياكل. هذا التأثير انعكس على الخطاب النقابي، خاصة في ما يتعلق بالقضايا المحلية والعربية، مثل النضال الوطني الفلسطيني. (٢٦).

شهدت الجامعة التونسية تحولات بعد القطيعة مع الحزب الحاكم، حيث تعددت التيارات السياسية والفكرية التي استخدمت أساليب متنوعة للتعبير عن مواقفها مثل الاجتماعات العامة وحلقات النقاش. تناولت هذه النقاشات قضايا قومية وأمية محلية، وأسهمت في تكوين العديد من الطلبة الذين تولوا مسؤوليات سياسية وجماعية بعد تخرجهم (٢٧). وقد دأبت الفصائل الطلابية اليسارية في الجامعة التي تمكنت من السيطرة على الهياكل النقابية المؤقتة إضافة للمجموعات القومية التي نشأت في منتصف السبعينيات على إحياء ذكرى إنطلاق الثورة الفلسطينية وأصبح يوم ٣٠ مارس الذي يصادف ذكرى يوم الأرض مناسبة أيضا لتنظيم التظاهرات والاجتماعات العامة والأمسيات الثقافية وطغت

على المسيرات التي تنظم داخل الأجزاء الجامعية وخارجها شعارات تحمل في طياتها الكثير من المعاني وتختلف في مضامينها عن شعارات الستينيات التي وقعت تحت تأثير خط آفاق (٢٨).

رفع الطلاب التونسيون في مظاهراتهم شعارات مثل "فلسطين عربية لا حلول استسلامية" و"فلسطين عربية لا بديل عن البندقية". وكان جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وخطب "الهدف" يمثلان مرجعية فكرية للطلاب، حيث تبنت الجبهة الشعبية الماركسية اللينينية ورفضت الخط اليميني داخل منظمة التحرير الفلسطينية، معارضة الخط السوفيتي بشأن مؤتمر جنيف. وقد رفع الطلاب شعارات مثل "لا جنيف عبر برجنيف" للتعبير عن تمايزهم عن الاتحاد السوفيتي. وفي الاجتماعات العامة، تم وصف طلبة الحزب الشيوعي التونسي بـ "عملاء موسكو"، وغالبا ما كانوا يُمنعون من المشاركة في النقاشات (٢٩).

ورغم سيطرة اليسار على الهياكل النقابية المؤقتة، فإن الانقسامات والصراعات داخل هذه الهياكل بين أجنحة منظمة "العامل التونسي"، وانضمام جزء من قيادة الحركة الطلابية لجناح تيار ٧٧، أضعف الحركة الطلابية وشتت قواها ومع ذلك، فقد أسهمت الحركة الطلابية في ترسيخ تقاليد جديدة في دعم النضال الفلسطيني، وكان لها تأثير سياسي وثقافي إيجابي على المجتمع التونسي، خاصة في ظل اهتمام

(٢٨) سالم ابيض ضيف الله: الطلبة العرب التقدميون والوحدويون، منشورات سوتيميديا، تونس، ٢٠١٧، ص ٨.
(٢٩) رضا مقتنيك المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢٦) رضا مقتنيك المرجع السابق، ص ١٨٥.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

الاتحاد العام التونسي للشغل بالقضية الفلسطينية، مقارنة بالستينيات (٣٠).

تميزت حقبة الثمانينيات بتصاعد نضال الجماهير في تونس، في مواجهة المؤامرات التي دبرت ضد المد الشعبي الوطني من قبل الإمبريالية وأعوانها. اتسم المشهد السياسي والثقافي ببراء ملحوظ، سواء في الوسط الطلابي أو النقابي، أو ضمن المنظمات والجمعيات المهنية والثقافية. شهدت تونس حراكاً فكرياً وسياسياً لم تشهده منذ ١٩٥٦، حيث ساهمت الصحف الجديدة وعودة الاتحاد العام التونسي للشغل في تغذيته. استفادت القوى التقدمية من أزمة النظام الحاكم وصراع الأجنحة داخل السلطة لتوسيع نطاق تأثيرها، حيث ازدادت التعددية في المنظمات اليسارية التي عكست الانقسامات في الحركة الشيوعية العالمية. (٣١).

عربياً، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، سعت الإمبريالية الأمريكية والصهيونية إلى ضرب المقاومة الفلسطينية والقوى العربية الراضية للتطبيع. تجسد ذلك في الغارة الصهيونية على المفاعل النووي العراقي في ٧ يوليو ١٩٨١، والغزو الصهيوني للبنان وحصار بيروت (٧ يوليو - ١ سبتمبر ١٩٨٢)، ثم فرض اتفاق ١٧ مايو على لبنان، الذي أسقطته المقاومة في ٥ مارس ١٩٨٤. كما شمل العدوان الصهيوني المغرب العربي، حيث

تعرضت تونس لعدوان في ١ أكتوبر ١٩٨٥ ضد مقرات إقامة الفلسطينيين في حمام الشط. (٣٢).

شهدت الساحة السياسية في تونس ظهور مجموعات طلابية جديدة منشقة عن حركة الطلبة الوطنيين الديمقراطيين التي أسستها "الشعلة"، مثل "الطلبة الوطنيين الديمقراطيين" و"النقاييون الوطنيين". كما تشكلت جبهات مثل "جبهة العمل النقابي الديمقراطي" و"التجمع النقابي الديمقراطي". في المقابل، برز نشاط الطلبة القوميين وطلبة الاتجاه الإسلامي، الذين عقدوا مؤتمراً تأسيسياً في أبريل ١٩٨٥. وكانوا قد بعثوا الاتحاد العام التونسي للطلبة بعد إطلاق سراح قيادتهم بدعم من محمد مزالي في إطار سعيه لخلافة الحبيب بورقيبة (٣٣).

على الجانب الفلسطيني، شهدت تلك الفترة توترات كبيرة بين قيادات حركة فتح وبعض الفصائل في جبهة الإنقاذ، وسط تطورات خطيرة على الجبهة اللبنانية. وأدت حرب المخيمات التي قادتها حركة "أمل" الشيعية من مايو إلى يونيو ١٩٨٥ إلى تأجيج الموقف. وقد أصدر الحزب الشيوعي التونسي بياناً يحدد فيه تأكيده على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية لحركة التحرر الوطني العربية، وندد بالحصار المفروض على صبرا وشاتيلا وبرج الراجنة، معتبراً أن العملية تستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان، بغض النظر عن الخلافات في تقييم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية (٣٤).

XXIV, North Africa, Washington, November 9, 1987 p, 727.

(٣٢) عادل الثابتي: الاتحاد العام التونسي للطلبة " خلفيات التأسيس مآلات المسار، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، ٢٠٠١، ص ١٢٨.

(٣٤) مجلة حقائق، العدد ٧١، ١٤ يونيو ١٩٨٥، ص ٢٣.

(٣٠) المصدر نفسه ص ١٨٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٣٢) F.R.U.S, 1981-1988, Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Vol,

كتب القيادي في منظمة الشعلة، عبد الرزاق الهمامي، مقالات أكد فيها أن هذه الحرب تندرج في الواقع ضمن إطار أشمل هو غطاء تصفية القضية والقضاء على الكفاح المسلح (٣٥). كما هاجم الهمامي موقف النظام الإيراني المؤيد للمجازر حسب صحيفة "كهيان" التي زكت انطلاقاً من مفاهيمها الظلامية والطائفية "جريمة حركة أمل" (٣٦).

واعتبرت "النجم الأحمر"، جريدة المنظمة الماركسية – اللينينية (الشعلة سابقاً)، بدورها أن الحرب التي تقودها حركة أمل ضد المخيمات الفلسطينية تهدف لترع سلاح المقاومة (٣٧). فهذه الحرب – حسبما ذكرت ذات الجريدة – هي "حرب قدرة تشابك فيها الأيدي المخططة والمنفذة من قبل قوى إمبريالية وصهيونية ورجعية عربية وكذلك النظام الإيراني وحلفائه الظلاميين في لبنان، معتبرة أن تفجير الحرب الطائفية كان بهدف ضرب القوى الناصرية والمقاومة الفلسطينية في لبنان (٣٨).

شهدت تونس عدداً من التظاهرات، وقد وجّه "التجمع النقابي الديمقراطي" — الذي يضم في صفوفه فصائل يسارية من الحركة الطلابية — برقيات تضامن إلى المعتصمين في المخيمات، في حين تلقّى هذا التجمع برقيات شكر من مخيم "برج البراجنة" ومن اللجان الشعبية في عدد من المخيمات، تعبيراً عن امتنانها لإعلان (٤٣) طالباً وطالبة من كلية الحقوق بتونس الامتناع عن الطعام (٣٩)، وفي السياق

نفسه، وجّهت صحيفة "النجم الأحمر" انتقادات حادة للنظام السوري، الذي دعم ميليشيات "حركة أمل" بالسلاح، ووفّر لها الغطاء السياسي بالتنسيق مع النظام الإيراني ذي التوجهات الظلامية. وقد خلصت الصحيفة إلى أن النظام السوري سعى إلى توظيف انتصارات المقاومة الوطنية في لبنان لصالحه، وجعلها أوراق ضغط في مفاوضاته مع الولايات المتحدة، وذلك من أجل تهئية الظروف المناسبة لتنفيذ ما عُرف بـ "الحل السوفيتي" (٤٠)، المتصل بمبادرة "ليونيد بريجنيف"، والتي دعت إلى العودة إلى حدود عام (١٩٦٧)، متضمنةً بنداً صريحاً يدعو إلى إحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، بما يعني التزام جميع الأطراف المنخرطة في النزاع، بما في ذلك إسرائيل ودولة فلسطين، باحترام سيادة واستقلال ووحدة كل دولة (٤١).

كما نظمت الهايكل النقابية المؤقتة للاتحاد العام لطلبة تونس العديد من التظاهرات في تونس العاصمة والتي واجهتها الشرطة التونسية بقمع شديد، وجاء في بيان الهايكل النقابية "اعلان مساندتها للحركة الفلسطينية المسلحة في تصديها للإرهاب الظلامي الذي تقوده حركة "أمل" بدعم من النظام السوري وتحذر من خطر الحركات الظلامية الفاشية في الوطن العربي" (٤٢).

ويمكن القول أن القوى اليسارية في تونس قد اتحدت على إدانة التصفية التي تنفذها "أمل" ضد الفلسطينيين بهدف

(٤٠) المصدر نفسه

(٤١) منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٦١ – ١٩٨٤، دار الجليل، بيروت، ب.ت، ص ٦٨

(٤٢) جريدة الموقف: العدد ٥٧، ١٥ يونيو ١٩٨٥، ص ٢٧.

(٣٥) مجلة الموقف: العدد ٥٦، ٨ يونيو ١٩٨٥، ص ٤٠.

(٣٦) المصدر نفسه

(٣٧) النجم الأحمر، العدد ١، أغسطس ١٩٨٦، ص ١١.

(٣٨) النجم الأحمر، عدد ٤ نوفمبر ١٩٨٦، ص ١.

(٣٩) المصدر نفسه عدد ٩ أبريل ١٩٨٧، ص ١.

عدم عودة المقاتلين الفلسطينيين مرة أخرى إلى جنوب لبنان بعد إنسحاب القوات الصهيونية بدعم من النظام السوري. فقد تجاوز الاهتمام بالقضية الفلسطينية جدران الجامعة واتسعت رقعة الاهتمام والتأييد داخل الهياكل النقابية لاتحاد الشغل بفضل تأثير اليسار النقابي عامة ومنظمة الشعلة بصفة خاصة وانتشرت داخل الهياكل النقابية ظاهرة تنظيم المعارض والاحتفالات بيوم الأرض " ٣٠ مارس " وذكرى انطلاق الثورة . كما تضمنت النشرات القطاعية والجهوية صفحات الصحف والمجلات والتي تحت على الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية.

اختتم النصف الأول من حقبة الثمانينيات بتوجيه ضربة جديدة للاتحاد واعتقال أمينه العام الحبيب عاشور وتنصيب مليشيات محمد مزالي المدعومة " بالنقابيين الشرفاء ". وتلت هذه الأزمة عملية الإطاحة بمحمد مزالي في يوليو ١٩٨٦ ليخلفه بعد مدة وجيزة زين العابدين بن علي الذي سيطر بدوره بالحبيب بورقيبة في ٧ نوفمبر ١٩٨٧ (٤٣)،

وشكل انقلاب الجنرال بن علي حدثا تباينت الآراء حوله داخل المكونات السياسية يسارا ويمينا (٤٤).
اجمعت الدوائر السياسية التونسية التي تابعت الاحداث الطاغية على تونس منذ الإطاحة بمحمد مزلي صيف ١٩٨٦، وهجوم النظام على الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية في ربيع ١٩٨٧، وانتهاء فصل من فصول الصراع بين البورقيبية و " حركة الاتجاه الإسلامي "، ومع دخول تونس في مرحلة جديدة بصعود زين العابدين بن علي إلى سدة الحكم في تونس وإنهاء حكم الحبيب بورقيبة في ٧ نوفمبر ١٩٨٧ (٤٥).

* موقف اليسار من النظام التونسي الجديد

شكل انقلاب الجنرال بن علي حدثا تباينت الآراء حوله داخل المكونات السياسية يسارا ويمينا (٤٦). وانقسمت القوى اليسارية التونسية حول حقيقة دعم أو معارضة النظم التونسي الجديد بقيادة زين العابدين بن علي (٤٧)، حيث أكد محمد حرملة أمين عام الحزب الشيوعي التونسي فقد جدد مساندته للروح الديمقراطية والصراحة التي تميز بها بيان ٧

(٤٤) عبد اللطيف الحناشي، الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية، ص ٢١٧.
(٤٥) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة "، ص ١٩١.

(٤٦) عبد اللطيف الحناشي، المصدر السابق، ص ٢١٧.
(٤٧) F.R.U.S, 1981-1988,, Memorandum From Secretary of State Shultz to President Reagan, Volume XXIV, North Africa, p. 73^٨.

(٤٣) مجلة المغرب: العدد ١٢٥، مائدة مستديرة، عام على ٧ نوفمبر، ٤ نوفمبر، ١٩٨٨، ص ١٩٨.

F.R.U.S, 1981-1988,, Memorandum From Secretary of States to President Reagan, vol, xxiv, North Africa, Washington, November 9, 1987, P. 735 – 737: Eagan library, George SHULTZ Papers, Memoranda For the President (10/30/1987)-11/29/1987). Secret. Drafted on November 7 by Casey; Cleared by Ussery, Eastham, and Murphy. A Stamped notations reads: "7 Nov

نوفمبر والتحق الحزب تدريجياً بحكم بن علي (٤٨) حيث ضم النظام الجديد قيادات يسارية من حركات آفاق والعامل التونسي أو الشعلة لأجهزة الحزب الحاكم وعُين البعض الآخر في مناصب حكومية وإدارية عليا (٤٩).

على الجانب الآخر عارضة المنظمة الماركسية - اللينينية بتونس صعود بن علي إلى سدة الحكم مؤكدة على خطورة الوضع السياسي في تونس تحت قيادة بن علي واعتبرت جريدة النجم الأحمر تعيين بن علي هو نتاج لحملات القمع والتمشيط والمداومة (٥٠). وأضاف أن القوى الإمبريالية ارتضت وباركة هذا التغير كما حذرت القوى الثورية من مخاطر العزل والتهميش ليسهل ضربها واحتثائها كما نبهت لمخاطر اللهث خلف أوهم الانفتاح، كما انتقدت النجم الأحمر تصريحات راشد الغنوشي لوكالة تونس الذي قال فيه "نحن نعتد على الله أولاً وعلى الرئيس زين العابدين ثانياً" (٥١)

أصدر حزب العمال الشيوعي التونسي بيان في ٧ نوفمبر ١٩٨٧ اعتبر ما حدث "هو انقلاب أبيض يفتح الباب أمام العسكر للدخول إلى حلبة الصراع السياسي في سبيل الحكم أي عهد الانقلابات العسكرية" وانتهى البيان بأن

شعارات ٧ نوفمبر هي شعارات يود أن يكسب بها الرأي العام الديمقراطي والمعارضة الاصلاحية ولكن الجنرال لا يستطيع أن يخفي فاشيته (٥٢) وأن الإصلاح لن يحصل إلا إذا تم تجنيد الطبقة العاملة والشعب لخوض النضال وتخلصت من كل الأوهام حول "ديمقراطية" الجنرال و "ثورية" الأحزاب الاصلاحية (٥٣).

أما مجموعة "الشيوعيون الثوريون" التروتسكية التي تصدر نشرته "الشرارة" فقد ندت بدورها بالانقلاب الأبيض الذي خططت له الإمبريالية الأمريكية وذكرت أن جوهر ٧ نوفمبر الذي أغدق علينا نباحا حول الديمقراطية هو تعزيز جبهته الداخلية وتدعيم لآليته القمعية وإعداد لقمع كل نفس ديمقراطي فعلي كل ذلك تحت أنظار الاصلاحيين الجبناء ومباركة الفصائل الرجعية على إختلافها" (٥٤)

وعلى الرغم من اختلاف رؤية التيار اليساري التونسي تجاه النظام السياسي الجديد الذي وصف بإنقلاب أبيض أوصل العسكرين بقيادة زين العابدين بن علي إلى سدة الحكم في تونس، لم يمنع ذلك التضارب من مشاركة القوى اليسارية في عملية التحول السياسي التي شهدتها المجتمع التونسي خلال تلك المرحلة خاصة مع نجاح النظام التونسي

(٥٠) النجم الأحمر: جنرال على رأس الوزارة الأولى، عدد ١٧، نوفمبر ١٩٨٧، ص ١

(٥١) عدد ١٨ ديسمبر ١٩٨٧، ص ١.

(٥٢) بيان حزب العمال الشيوعي في ٧ نوفمبر ١٩٨٧ موقع تونيزيا سات

(٥٣) المصدر نفسه

(٥٤) جريدة الشرارة : حكومة بن علي استمرارية جديدة للتقشير الجماهير، عدد ٨، نوفمبر ١٩٨٧، ص ١.

(٤٨) مجلة المغرب: العدد ١٢٥، مائدة مستديرة، عام على ٧ نوفمبر ، ٤ نوفمبر، ١٩٨٨، ص ١٩٨.

F.R.U.S, Ibid, p. 735 – 737: Reagan Library, George Shultz Papers, Memoranda for the President (10/30/1987)–11/29/1987). Secret. Drafted on November 7 by Casey; cleared by Ussey, Eastham, and Murphy. A stamped notations reads: "7 NOV

(٤٩) رضا مقتيك المرجع السابق، ص ٢٣٦.

في تنقية المناخ السياسي الذي كان مشحوناً بالتوتر بل ومهدداً بالانفجار قبل حركة السابغ من نوفمبر (٥٥).

قدم حزب العمال الشيوعي بطلب إجازة للحزب وحصل على رخصة إصدار جريدة البديل التي توقفت عن الصدور بسبب المنع وقابل حملة المهامي بن علي في قصر قرطاج وتوقفت الحكومة عن الملاحقات الأمنية لعناصر الحزب، كما صمت الحزب الشيوعي عن الملاحقات ومحالات الاعتقالات التي طالت عناصر حركة " النهضة " كما شهدت المنظمة الماركسية – اللينينية انشقاقاً نتج عنه خروج القيادي عبد الرزاق المهامي الذي أسس بعد عدة سنوات حزب العمل الوطني الديمقراطي (٥٦).

كما شهدت الصحافة التونسية انتعاشة كبيرة بعد وصول بن علي إلى سدة الحكم، وعُدت دعامة أساسية للديمقراطية الوليدة، فتم تعديل قانون الصحافة بما يحظر مصادرة الصحف في المطابع، وهو أسلوب كان مألوفاً أيام الرئيس السابق الحبيب بورقيبة (٥٧). وعادت صحف المعارضة الأربع التي كانت معطلة إلى الصدور ومنها جريدة الطريق الجديد جريدة الحزب الشيوعي، كما منحت مساعدات مادية للمرة الأولى لصحف الأحزاب لإعانتها على مواجهة نفقات الطباعة (٥٨).

دون شك أن الوضع السياسي التونسي مع بداية عصر زين العابدين بن علي قد شهد انفراجه كبيرة من حيث حرية الصحافة وقبول أحزاب المعارضة واندماجها في الحياة السياسية والسماح لتلك الأحزاب بإعادة الحصول على الإجازات والرخص السياسية وإصدار الصحف الخاصة بها، وهو ما مان له مردود كبير على التيارات اليسارية التونسية وإندماجها بصورة قوية في الواقع السياسي التونسي الداخلي وعلى المستوى العربي والتفاعل مع القضية المركزية للوطن العربي " القضية الفلسطينية "

والسؤال الآن هل منعت التطورات السياسية التي شهدتها المجتمع التونسي التيارات اليسارية من تجديد طاقاته وتعبئة عناصره لتوفير الدعم والمساندة للانتفاضة التي غطت مناطق واسعة من فلسطين المحتلة؟

* الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧ – ١٩٩١

شهدت الساحة الفلسطينية واللبنانية وقائع جديدة مع تجدد الهجوم ضد المقاومة من خلال الغزو الصهيوني في مايو ١٩٨٢ وما تلاه من مجازر منظمة ضد الشعب الفلسطيني نفذتها أيادي صهيونية وعربية (٥٩)، تؤكد طبيعة المخططات الصهيونية (٦٠). وكشفت الأنظمة العربية الأشد رجعية عن مشاركتها في التخطيط لاستثمار المعركة في فرض حل سياسي، يصفي القضية الفلسطينية، وتحقيق أهداف الإمبريالية

(٥٨) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة " ، ص ١٩٣.

(٥٩) عبد الجليل بوقرة: فصول من تاريخ اليسار التونسي، ص ١٦٧.

(٦٠) توفيق المديني: موقف اليسار التونسي، ص ٩٣.

(٥٥) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة " ، ص ١٩٢.

(٥٦) رضا مقنيك المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٥٧) F.R.U.S, 1981-1988,, Memorandum From Secretary of State Shultz to President Reagan, Vol xxiv, North Africa, Washington, March 18, 1988, p. 73٨.

الأمريكية والدوائر الرجعية العربية. ضمن هذا السياق استقبل النظام التونسي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات*، وجزءاً أساسياً من المقاومة الفلسطينية التي خرجت من بيروت(٦١).

برغم من أن الحالة السياسية التي اتسمت بالفعل ورد الفعل بين نهج المقاومة ونهج القبول بالتسوية السلمية ونزع سلاح المقاومة وتعدد المؤتمرات الدولية والعربية ضد القضية الفلسطينية(٦٢)، وتفجير خلافات ثانوية عربية ودولية استفاد منها فقط اعداء المقاومة(٦٣)، تضافرت عوامل مختلفة لتفجير الغضب الشعبي في وجه المحتل الصهيوني ودعاة الاستسلام والانحناء لضغوطات الرجعية العربية والإمبريالية العالمية(٦٤).

فكان للغزو الإسرائيلي للبنان واحتلاله لبيروت الغربية عام ١٩٨٢ أثر بالغ على الثورة الفلسطينية، حيث

فقدت تلك الثورة قاعدة مهمة من قواعد ارتكازها واضطرت لتوزع مقاتليها على عدد من الأقطار العربية، وهو ما أفقدها وزنها العسكري والإعلامي والإداري وهكذا جاءت الانتفاضة الأولى لتسدّد خطى الثورة ولتنتهي فترة عدم التوازن الفلسطيني(٦٥).

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في ٩ ديسمبر ١٩٨٧ على أثر استشهاد أربعة من العمال الفلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه(٦٦)، ويعود اندلاع الانتفاضة بالإضافة لتصاعد المقاومة الوطنية في جنوب لبنان هو اتساع الأطر الجماهيرية والعمل الشعبي فجذور الانتفاضة الفلسطينية وكونها متعددة تعود لعدة عوامل ومن بينها انتشار الجامعات التي بلغ عددها ست جامعات حيث لعبت الحركة الطلابية دوراً بارزاً في المقاومة المدنية والشعبية(٦٧). بالإضافة إلى اضطهاد واستغلال العمال الفلسطينيين العاملين

(٦٤) ياسين سويد: مؤامرة الغرب على العرب محطات في مراحل المؤامرة ومقاومتها، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٠٨؛ التحدي والتصدي توثيق عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية ١٩٨٢ - ١٩٨٧، دار طلاس، دمشق، ب.ت، ص ٣٣ - ٣٩؛ ممدوح نوفل: قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، ط١، الهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٥، ص ١٥.

(٦٥) حازم محمد عطوة: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١١، ص ٤٤.

(٦٦) محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، طبعة مزيّة ومنقّحة، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠٣؛ ياسين سويد: المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(٦٧) مجلة إلى الأمام: الانتفاضة والقوى الاجتماعية، العدد ٢٠٢٠، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٤.

* ياسر عرفات: محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة ولد عام ١٩٢٩ في مدينة القدس، التحق بصوف المقاتلين من القاهرة إلى فلسطين عام ١٩٤٨، ثم عاد إلى مصر وفاز بقيادة اتحاد الطلبة الفلسطينيين في مصر عام ١٩٥٢، سافر إلى الكويت وبدأ في تكوين الخلايا السرية لحركة فتح، وقاد كل معارك الدفاع عن الثورة الفلسطينية، انتخب رئيساً للجنة التنفيذية لحركة فتح منذ عام ١٩٦٨، وانتخب رئيساً للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٧٣، انتخب رئيساً لدولة فلسطين في عام ١٩٨٨، توفي عام ٢٠٠٤، للمزيد ينظر، محمد العباسي: ياسر عرفات تاجر الشنطة الفلسطينية بين النضال والاحتلال، الزهراء للإعلام العربي، الكويت، ١٩٩١، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٨٣.

(٦١) توفيق المديني: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٦٢) ميخائيل سليمان، هشام أحمد، وآخرون: فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٥٧.

(٦٣) رضا مقنيك المرجع السابق، ص ١٩٨.

في أراضي ١٩٤٨ (٦٨)، إذ جنى الكيان الصهيوني مليارات الدولارات من الضرائب المسلطة على أجورهم إضافة لعدد العاطلين من خرجي الجامعات الذين بلغ عددهم (١٢٠٠٠) عاطل؛ إضافة للممارسات القمعية، ومحاولات طمس الوجود، ومصادرة الأراضي، والحصار الاقتصادي والسياسي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي (٦٩).

أخذت هذه الانتفاضة طابع الحرب الشعبية المدنية ضد القوات العسكرية الإسرائيلية (٧٠). حيث شاركت الحركة الإسلامية في الانتفاضة وتوجهها (٧١)، تشكلت القيادة الموحدة للانتفاضة التي انضمت لها كبرى الفصائل الفلسطينية وأصدرت القيادة بيانها الأول ودعت إلى الإضراب العام من ١١ إلى ١٣ يناير ١٩٨٨ ورفعت شعار " ليسقط الاحتلال عاشت فلسطين حرة عربية" (٧٢). فبدات بترتيبها المظاهرات العارمة بعد التاسع من ديسمبر والتي شهدت سقوط العديد من الشهداء، لتتسع التظاهرات لنعم أرجاء

الضفة والقطاع، ليشترك فيها كافة أبناء الشعب (٧٣). والتي أثمرت العالم بقدرات الجماهير الفلسطينية على مواجهة الصهيوني بطاقات نضالية حملت درجات عالية من التضحية في مواجهة العدو (٧٤).

وقد امتازت هذه الانتفاضة بتعدد مراحلها فالمرحلة الأولى من الانتفاضة تميزت كونها شهدت مواجهات شعبية واسعة وإضرابات عامة ومقاطعة الإدارة المدنية الصهيونية، وتنظيف المجتمع الفلسطيني من العملاء ومروجي الفساد، وبعد أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية، التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضد الصهاينة، مع تراجع الأنشطة الجماهيرية الواسعة (٧٥) ..

تحلل الانتفاضة حدثان بارزان على الصعيد التونسي إذ استشهد فدائيان من تونس في عمليتين عسكريتين كان مسرحها منطقة الجليل، قاد العملية الأولى في ٢٦ أبريل ١٩٨٨ عمران بن علي الكيلاني المسمى (٧٦). وقد أطلق

(٦٨) طارق السويدان: فلسطين التاريخ المصور، دار الإبداع الفكري، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٣٤٣.

(٦٩) رضا مقنك المصنر السابق، ص ٢٣٩.

(٧٠) جواد الحمد، وآخرون: المداخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط ٥، عمان، ١٩٩٩، ص ٤٠٥.

(٧١) حركة المقاومة الإسلامية " حماس": نشأت حركة المقاومة الإسلامية حماس مع بداية الانتفاضة المباركة حيث أصدرت بيانها الأول في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٧ وأعتبرت من أكثر الأطراف فاعلية، وقد عرفت حماس نفسها بأنها جناح الأخوان المسلمين وامتداد لهم ن كما أعانت الحركة بأن هدفها الرئيسي تحرير فلسطين وإقامة دولة الإسلام على أراضيها، وقد استطاعت الحركة تحقيق شعبية واسعة ومؤثرة بين الفلسطينيين، محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفيات تاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠٥؛ سان دوغر: موعد مع

الشاباك، دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام ١٩٩٣، مجلة فلسطين المسلمة، لندن، ١٩٩٥؛ خالد الجروب، حماس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٥.

(٧٢) الانتفاضة من خلال بيانات القيادة الوطنية الموحدة، دار الحرية، تونس، ب.ت، ص ١٥.

(٧٣) محسن محمد صالح، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٧٤) رضا مقنك المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٧٥) عبد الوهاب المسيري: الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية " الإدراك والكرامة"، د.ط، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٩٦.

(٧٦) عمران بن الكيلاني المسمى: ولد عام ١٩٦٢ بالمظلية بقى رفاته محتجراً لدى الصهاينة حتى عام ٢٠٠٧ إلى أن تم تبادلته مع حزب الله وتسلمته تونس في ٨ أبريل ٢٠١٢ ليدفن في مقبرة القصر بقصة يوم عيد الشهداء ٩ أبريل

عليها اسم أبو جهاد لأنها نفذت بعد أيام فقط من اغتيال أبي جهاد (خليل الوزير) في تونس. وقتل في العملية سبعة من جيش العدو من بينهم عقيد وجرح ١٥ صهيوني وقد أستشهد عمران المقدمي صحة رفاقه بعد تطويق العدو للفدائيين وقصفهم بالطائرات أما العملية الثانية فقد شارك فيها خالد الجلاصي(٧٧). في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٨ في مستعمرة " المنارة" بالجليل واستشهد على أثرها ثلاثة فدائيين (٧٨).

لاقت تضحيات الشباب التونسي المتطوع للقتال في خدمة القضية الفلسطينية تضامناً كبيراً من جانب الشباب التونسي الذي عبر عن رأيه ودعاه للانتفاضة من خلال الخروج في مظاهرات جماهيرية لدعم ومساندة الانتفاضة بالإضافة لتنظيم التظاهرات الثقافية والاجتماعات العامة وتوزيع الملصقات والرزنامات وترددي الأغاني الثورية وتشكيل اللجان في الجامعات وفي الهياكل النقابية القطاعية والجهوية لاتحاد الشغل وأصبحت فلسطين حاضرة في كل المنابر واللوائح والشعارات التي تصاغ وترفع في حل اللقاءات الجماهيرية الواسعة(٧٩).

وشهدت عدة مدن تونسية مظاهرات قوية منذ شهر يناير ١٩٨٨ فشهدت تونس العاصمة ثلاث مسيرات وكذلك مدينة صفاقس. ونظمت كذلك مسيرات في جربة وجرجيس ودوز وقفصة وسوسة وقرنقنة والحامة(٨٠). وعلى مستوى الجامعة شكلت لجنة مساندة الانتفاضة ضمت الطلبة العرب والتقدميون الودحيون ومناضلون وطنيون وديمقراطيون

وتولت تأطير المظاهرات، وقد تميزت الشعارات التي رفعت خلال المظاهرات بتأكيدا على المقاومة ورفض الحلول الاستسلامية وعلى قومية المعركة و أصدر الفصيل الطلابي للمنظمة الماركسية – اللينينية مناضلون وطنيون ديمقراطيون نشرية الانتفاضة إلى جانب نشرتهم الرسمية الطالب الوطني(٨١).

كما لعب اليسار التونسي دوراً مهماً في دعم ومساندة الانتفاضة وبرزت المنظمة الماركسية – اللينينية بتونس ومناضلوها في استنباط أشكال دعم ومساندة متعددة انطلاقاً من التثبث السياسي والعملية لهذه المجموعة بمقولة فلسطين كقضية مركزية ويشهد العديد من مناضلي هذا التنظيم حركة دعم الانتفاضة أعطت دفعا لعملهم في الأحياء الشعبية وفي الأرياف إذ لم يكتفوا بالتظاهرات في دور الاتحاد بل نظموا أمسيات وسهرات في المنازل حضرها العشرات وطرحوا بإلحاح مسألة التطوع للقتال في صفوف الثورة الفلسطينية و رددت فرقة الكرامة أناشيد الثورة الفلسطينية(٨٢).

كما خاضت هذه المنظمة صراعاً داخل الاتحاد العام لطلبة تونس من خلال ممثلها الطلابي داخل المكتب التنفيذي خليل الرقيق فاتخذت الهيئة الادارية لاتحاد الطلبة المنعقد في ١٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ قرار بتجميد عضويته أثر خلافات مع

(٧٩) رضا مقنيك المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٨٠) نشرية النجم الأحمر: عدد ١٩، يناير – فبراير، ١٩٨٨، ص ٤.

(٨١) رضا مقنيك المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٧٧) خالد بن صالح الجلاصي ولد عام ١٩٦٤ بمعمدية نصر الله من ولاية القيروان عاد جثمانه إلى تونس عام ٢٠٠٨ ودفن في مكان مجهول من قبل السلطات التونسية بصفة مجهولة.

(٧٨) رضا مقنيك المصدر السابق، ص ٢٤٣.

بقية أعضاء المكتب وكانت فلسطين إحدى محاور الاختلافات (٨٣).

كما شهدت الهياكل النقابية في الاتحاد العام التونسي للشغل صارعا حول حقيقة القضية الفلسطينية وطبيعتها وخاصة في قطاع التعليم الثانوي إذ كان انصار بعض المجموعات اليسارية ترفض إصدار لائحة تحت عنوان الصراع العربي - الصهيوني وتعمل على إدراج فلسطين ضمن لائحة معاداة الامبريالية مكرسة حذرهما مما تسميه "تعصبا قومياً" و "شوفينية" لكن هذه الخلافات لم تمنع العمل المشترك والمظاهرات التي جمعت قوى مختلفة مثلما حصل خلال المسيرات المنددة باغتيال أبي جهاد في فبراير ١٩٨٨ أو خلال إحياء الذكرى الأولى للانتفاضة التي نظمتها لجنة ٨ ديسمبر في بورصة الشغل بالعاصمة (٨٤).

كما اعتبر الشيوعيون الثوريون في تونس الانتفاضة حدث مهم حيث نشرة جريدة "الشرارة" التي يصدرها الشيوعيون الثوريون أن الانتفاضة الفلسطينية ليس لها مثيل منذ قيام دولة إسرائيل (٨٥)، واستنكرت الجريدة طرق التفاوض والاستسلام الذي تسلكه منظمة التحرير الفلسطينية واعتبرت أن الدولة التي تطالب بها في الضفة والقطاع والواقعة في حقيقة الأمر بين الحكم الهاشمي الرجعي والدولة الصهيونية ليست إلا وهما (٨٦)، ونهت الجريدة من استفادة حركة فتح وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية من الانتفاضة لتعزيز

مواقعها في المساومة كما أشارت لخطر الحركة السلفية التي لا يستهان بقوتها في الضفة خاصة في قطاع غزة (٨٧).

وتوج هذا العمل الثوري من قبل القوى الوطنية الديمقراطية داخل اتحاد الشغل بإصدار لائحة الصراع العربي - الصهيوني خلال المؤتمر الاستثنائي المنعقد بسوسة يومي ١٧ - ١٨ أبريل ١٩٨٩ والتي جاء فيها "أن الاتحاد العام التونسي للشغل يحدد الصراع العربي الصهيوني بكونه صراح وجود لا صراع حدود وأن الصهيونية التي ترتبط بالامبريالية العالمية وخاصة الأمريكية ارتباطاً عضوياً لا تستهدف فلسطين فحسب وإنما كل الوطن العربي من المحيط للخليج (٨٨).

دون شك أن برغم من التوافق العام لمكونات اليسار التونسي نحو دعم الانتفاضة الفلسطينية إلا أن حدث انقسام كبير بين هذا المكون بين مؤيد لمشروع السلام الذي تبناه المجلس الفلسطيني ورافض له رغم لحظات الوحدة التي جمعت عدة قوى في دعم ومساندة الانتفاضة ولو بدرجات متفاوتة وبأشكال وأساليب قد تختلف من فصيل لآخر والتي شكلت أبرز المحطات التي رافقت عام الانتفاضة بين مكونات اليسار التونسي وأرهاصات دعم الانتفاضة الفلسطينية والقضية العربية ونقد النفوذ الأمبريالي الداعم لإسرائيل والصهيونية العالمية، وعلى الرغم من تباين ردود الفعل والداعم لمكونات اليسار التونسي إلا إن التوافق العام لهذا المكون هو الاتفاق على ضرورة دعم المقاومة والانتفاضة الفلسطينية.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٤

(٨٧) المصدر نفسه

(٨٨) المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام التونسي للشغل، ١٧ - ١٨ أبريل ١٩٨٩، سوسة، لائحة حول الصراع العربي الصهيوني.

(٨٣) محمد ضيف الله: تراجم الناشطين في الحركة الطلابية، العدد ١٣٢، منوبة ٢٠١٤، ص ٢٤٨.

(٨٤) جريدة الطريق: العدد ٢٢٢، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٧.

(٨٥) نشرة الشرارة: العدد ٨، نوفمبر ١٩٨٧، ص ٢٣

اعادت الانتفاضة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي، وشكلت إدانة دولية واضحة للأعمال الوحشية التي تقوم بها إسرائيل، وباستمرار الانتفاضة تواصلت حملات التعبئة للشارع العربي ضد السياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وترافق مع ذلك حركة رسمية عربية طالبت الإدارة الأمريكية بالتحرك ووقف العنف الإسرائيلي، ووجدت الإدارة الأمريكية نفسها مضطرة للبدء في حراك سياسي تجاه مايجري في الضفة والقطاع، بعد شعورها بتهديد مصالحها في المنطقة وتعرض علاقاتها مع بعض الدول العربية الحليفة للخطر(٨٩).

اتخذت القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية خط سياسياً لم يخرج عن الخط العام لمنظمة التحرير الفلسطينية فرغم الهجوم الذي شنته القيادة العامة للانتفاضة على الحكام العرب والمستسلمين للإدارة الأمريكية فإن قيادة الانتفاضة أكدت "أما ترحب بانعقاد مؤتمر دولي لبحث الحلول الدبلوماسية للتسوية السلمية(٩٠). وأكدت على حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة بوفد مستقل إلى جانب كل الأطراف المعنية"(٩١). بل إن النداء الأخير تضمن قولاً صريحاً بالتعويل على القمة السوفيتية - الأمريكية المنعقدة

خلال الفترة من ٢٩ مايو وحتى ٢ يونيو ١٩٨٨ واحتوى النداء على إشارة مفادها "إن الصديق السوفيتي قادر على تمثيل مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة(٩٢). جاء إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ استجابة لتطورات وإنجازات الانتفاضة(٩٣). وقبولاً لقرارات الشرعية الدولية، فيما سمي بعد بمبادرة السلام الفلسطينية، على أمل أن تجعل منظمة التحرير طرفاً مقبولاً أمريكياً وإسرائيلياً للدخول في أية تسوية سياسية(٩٤).

لم تولد مبادرة السلام الفلسطينية من فراغ وإنما كانت تراكمات جديدة للإنجازات الفلسطينية السياسية والتي ساعدت على إعادة الحوار الأمريكي - الفلسطيني، والإقرار الأمريكي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير، والتمهيد جدياً لعقد مؤتمر دولي لإنجاز تسوية شاملة في الشرق الأوسط(٩٥).

* مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، عادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الدولي، في ظل تصاعد حملات التعبئة في الشارع العربي ضد السياسات الأمريكية والصهيونية. وقد تزامن ذلك مع تحرك رسمي عربي

(٨٩) ممدوح نوفل : الانقلاب : أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد - واشنطن"، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، رام الله، عمان، ١٩٩٦، ص ١٨
(٩٠) محسن محمد صالح: فلسطين : دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية "١"، مركز الإعلام العربي، ط١، مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٢٣.
(٩١) الانتفاضة من خلال بيانات القيادة الوطنية الموحدة، نداء رقم ١٠، نفس المصدر السابق، ص ٦٥.

(٩٢) المصدر نفسه، نداء رقم ١٧، ص ١١٧ ؛ رضا مفتيك المصدر السابق، ص ٢٤١.
(٩٣) سميح شبيب: مبادرة السلام الفلسطينية: الإنجازات والتوقعات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٩، ١٩٩٠، ص ١٠ - ١١
(٩٤) محسن محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص ٤٦٧
(٩٥) سميح شبيب: المصدر السابق، ص ١٢ - ١٣

تمثل في مطالبة الإدارة الأمريكية بالاضطلاع بدور فعال والبدء في البحث عن تسوية للصراع العربي-الصهيوني (٩٦)، وفي السياق ذاته، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر ١٩٨٨ قرارات محورية تمثلت في قبول الشرعية الدولية، وإعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس (٩٧)، في ما عُرف لاحقاً بـ"مبادرة السلام الفلسطينية"، التي جاءت بدعم وتشجيع من أطراف عربية وسوفيتية (٩٨).

وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين، طرأت تحولات كبرى على المستويات الفلسطينية الداخلية، والإقليمية، والدولية. فعلى الصعيدين العربي والدولي، تصاعدت مظاهر الضعف والتفكك في النظام العربي، خاصة بعد الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، وما ترتب عليه من توتر وعداء بين الدول العربية (٩٩)، واستنزاف للموارد، وتدمير للبنية العسكرية العراقية، فضلاً عن تهجير وهجرة مئات الآلاف من الفلسطينيين من الكويت خلال وبعد الاجتياح. كما شهدت تلك المرحلة تراجع الدعم المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما ساهم في تعميق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. وبوجه عام، تركت هذه التطورات، وعلى

رأسها "حرب الخليج" وتداعياتها، آثاراً كارثية على القضية الفلسطينية (١٠٠)، كما خلفت حرب الخليج الثانية انطباعاً لدى الإدارة الأمريكية بضرورة استثمار مخرجاتها الاستراتيجية، وفي مقدمتها تفكك حالة التضامن العربي، وتعمق الانقسامات في المواقف الرسمية والشعبية داخل العالم العربي. ونتيجة لذلك، شرعت الولايات المتحدة في تبني مبادرة لحل الصراع العربي-الإسرائيلي، مستخدمة ضغوطاً دبلوماسية مكثفة لدفع الأطراف المعنية نحو الانخراط في مسار تفاوضي للسلام. (١٠١).

أما على الصعيد الدولي، فقد تميزت تلك المرحلة بالهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وانتهاء دوره ككيان جغرافي وسياسي فاعل ذي تأثير مباشر في موازين السياسة الدولية، كما شهدت الكتلة الاشتراكية تحولات جذرية تمثلت في انتقالها من حالة الصراع والمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى حالة من التوافق و"الاسترضاء"، وذلك في ظل التوجه نحو تبني النموذج الرأسمالي والديمقراطية الغربية، والحاجة المتزايدة للحصول على الدعم والمساعدات الاقتصادية من الدول الغربية (١٠٢)، وقد ساهمت هذه

(٩٦) ممدوح نوفل، الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ١٨.
(٩٧) الحمد جواد: المصدر السابق، ص ٤٢٨.
(٩٨) محسن محمد صالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص ٤٦٧.
(٩٩) أحمد صدقي الدجاني: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: قضية فلسطين والصراع العربي - الصهيوني بعد حرب الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٨، ١٩٩١، ص ٧٢.
(١٠٠) محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها وتطورها المعاصرة، ص ١١١.

(١٠١) أحمد هشام محمد غنام: الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي " حل الدولتين نموذجاً ١٩٩١ - ٢٠١٠"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهر - غزة، ٢٠١٣، ص ١٠٠.
(١٠٢) ممدوح نوفل: الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ٢٦.
(١٠٢) خلاف خلف الشاذلي: المتغيرات الدولية وتحديات العمل العربي المشترك: قراءة في الواقع التنامي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٣، ١٩٩٥، ص ٨٨.

التحولات في إحداث خلل في التوازن السياسي الدولي، وهو التوازن الذي كان الجانب الفلسطيني والعربي يستفيد منه إلى حدٍّ ما (١٠٣)، في ظل وجود حالة من التنافر والاستقطاب الدولي التي وفّرت هامشاً للمناورة السياسية (١٠٤)، وفي هذا السياق، خسرت الدول العربية حليفاً أساسياً كانت تعتمد عليه في المحافل الدولية، مما أخلّ بالتوازن في منظومة التحالفات الدولية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، وهو ما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بتشكيل ملامح النظام العالمي الجديد الذي بدأ بالتبلور في تلك المرحلة، وجعل منها الطرف الوسيط الوحيد القادر على التعامل مع مختلف أطراف الصراع (١٠٥).

بدأت ملامح النظام الدولي أحادي القطب تتبلور بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، مع تعزيز الولايات المتحدة نفوذها العالمي. وقد تزامن ذلك مع تصاعد تأثير القوى المؤيدة لإسرائيل داخل دوائر صنع القرار الأمريكي، لا سيما خلال إدارة الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton)، التي شملت شخصيات بارزة مثل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) وقد انعكس هذا النفوذ

على السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، حيث سعت واشنطن إلى صياغة تسوية تخدم مصالحها ومصالح حليفها الاستراتيجية، إسرائيل. وفي الوقت نفسه، استفادت إسرائيل من انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، إذ أعادت العديد من هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية معها، وفتحت أبواب الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما عزز من موقعها الاستراتيجي (١٠٦)، خاصة بعد انسحاب القوات السوفيتية في أيلول ١٩٨٩، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي باستقبالهم شخصياً (١٠٧)، مما زاد من خطورة الكيان الإسرائيلي ومشروعه في المنطقة (١٠٨).

بدأت الولايات المتحدة بتولي زمام المبادرة في البحث عن تسوية للصراع العربي-الصهيوني، بما يتوافق مع دورها ورؤيتها التي ترسخت مع نهاية الحرب الباردة (١٠٩)، إضافة إلى استثمار حالة التمزق والتشرد العربي التي أعقبت حرب الخليج (١١٠)، في ظل هذه الظروف المواتية للولايات المتحدة وإسرائيل، نجحت واشنطن في استقطاب الدول العربية للمشاركة في مؤتمر السلام العربي-الإسرائيلي الذي عُقد في

(١٠٦) Palestine Facts 1997, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (Passia), http://www.i.cbs.gov.il/Wshnaton61/St04_02.

(١٠٧) عمران أبو صبيح، الهجرة اليهودية حقائق وأرقام ١٨٨٢ - ١٩٩٠، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩١، ص ١٤٥.

(١٠٨) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، ص ١١٢.

(١٠٩) أحمد هشام محمد غنام: المصدر السابق، ص ٩٩.

(١١٠) محسن محمد صالح: فلسطين، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(١٠٣) خليل الشقاقي: المستقبل العربي والفلسطيني بعد حرب الخليج، مجلة قراءات سياسية، مركز دراسات الإسلام والعالم، العدد ٢ - ٣، ١٩٩١، ص ٢٩.

(١٠٤) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، ص ١١٢.

(١٠٥) أحمد هشام محمد غنام: المصدر السابق، ص ١٠٠؛ محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٨.

مدريد أكتوبر ١٩٩١ (١١١)، والذي مثل البداية الحقيقية لعملية السلام، في سبيل الوصول إلى تسوية نهائية للصراع العربي - الصهيوني (١١٢).

أوفدت الولايات المتحدة وزير خارجيتها جيمس بيكر (James Baker) لتهئية الأجواء دولياً وإقليمياً لانطلاق المفاوضات العربية-الإسرائيلية (١١٣)، استغرقت مهمته نحو سبعة أشهر، قام خلالها بثمان زيارات متتالية لعواصم الشرق الأوسط، بهدف وضع أسس التسوية وتمهيد الطريق لمفاوضات تهدف إلى تحقيق معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل (١١٤).

سعت الولايات المتحدة إلى توظيف الاتحاد السوفيتي المحتضر سياسياً في عملية السلام المقترحة، حيث وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George Bush) والرئيس

السوفيتي ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) في ١٨ أكتوبر ١٩٩١، دعوة للأطراف المعنية بالتراع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الإقليمي الذي عُقد في مدريد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١. (١١٥)، ان الهدف من الدعوة تحقيق تسوية شاملة ودائمة برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث ارتكزت مفاوضات المؤتمر على قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) (١١٦)، سلّمت الولايات المتحدة قبل انعقاد المؤتمر رسائل تطمين وضمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن طبيعة مشروع السلام المقترح بين الإسرائيليين والعرب والفلسطينيين (١١٧). وجرّت المفاوضات فعلياً في مسارين: مسار ثنائي بين إسرائيل ودول المواجهة باستثناء مصر، ومسار متعدد الأطراف (١١٨).

١٠٥؛ غسان سلامة: الشروط المضمونة، الآثار، ورقة عمل قدمت للإجتماع السنوي الثامن للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي في الرباط، نشر في عمان، ١٩٩٤، ص ٧؛ جورج جبور وآخرون: انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٦٠٢.
(١١٦) American Jewish Yearbook, 1993, National Security, the gulf war p,339-342.
(١١٧) نصير عاروري: الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: حسابات النجاح والفشل، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٩، ٢٠٠٧، ص ١٢٩؛ الدراسات الفلسطينية: بيان صادر عن الاجتماع الثاني بين الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك والوفد الإسرائيلي في إطار المفاوضات الثانية التي تلت افتتاح مؤتمر السلام، مدريد، ٣ نوفمبر ١٩٩١، العدد ٨، خريف ١٩٩١، ص ٢٨٤.
(١١٨) Khaled el Yazji, the Absence of Middle Eastern /Islamic Conflict Resolution Techniques in the Palestinian- Israeli Conflict Resolution Process: a Case Study of the Oslo Peace Process, Submitted to Faculty

(١١١) ممدوح نوفل: الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ٣٢؛ حسام محمد أحمد: أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية ١٩٩٣ - ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الأقصى، ص ٦٠.
(١١٢) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطورتها المعاصرة، ص ١١٢؛ الدراسات الفلسطينية: خطاب الرئيس جورج بوش أمام جلسة الكونجرس المشتركة بشأن الشرق الأوسط، "مقتطفات"، واشنطن، ٦ مارس ١٩٩١، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ١٨٥.
(١١٣) المدهون ربيعي: سبعة شهور مباحثات قبل مدريد، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٢٣ - ٢٢٤، أكتوبر - نوفمبر، ١٩٩١، ص ١٣٤.
(١١٤) عثمان العثمان: مآزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٨٥؛ ممدوح نوفل: الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ٣٢.
(١١٥) محمد خالد الزعر: الموقف الفلسطيني من قضية الاستيطان بين مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١١٤، ١٩٩٨، ص

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية في ٩ مارس ١٩٩١ استعدادها لقبول مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، معتبرة أنها لا تتعارض مع القرارات والتوجهات التي أقرها المجلس الوطني في دورته التاسعة عشر عام ١٩٨٨ (١٩٩)، وقرر المجلس المركزي للمنظمة المشاركة في المؤتمر بوفد فلسطيني-أردني مشترك على أساس الاستقلالية والمساواة، مع التمسك خلال العملية السياسية بالأهداف والأسس التي يحددها المجلس الوطني (١٢٠).

على الرغم من استمرار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لمدة عشرين شهراً، أظهرت فجوة واسعة بينهما. فقد سعى الفلسطينيون لتحقيق ترتيبات حكم ذاتي انتقالي تؤدي إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، بينما قدم الجانب الإسرائيلي مقترحات أفرغت الحكم الذاتي من محتواه، واقترحت بدلاً منه ترتيبات أمنية تهدف إلى تقليص الأراضي الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين من الاستقلال الاقتصادي، وتعطيل فعالية السلطات التشريعية والقضائية، مع فرض السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية. وقد عرقلت جولات التفاوض المتتالية قضايا محورية ظلت عالقة منذ البداية، من أبرزها "مرجعية المفاوضات"، ومطالبة الفلسطينيين

بتطبيق القرار ٤٢٤ خلال المرحلة الانتقالية بدلاً من "الولاية الجغرافية" للمجلس الانتقالي المقترح، إلى جانب القضايا المعقدة المتعلقة بالقدس، والاستيطان، والحدود، والمياه" (١٢١).

* اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣

جاءت تسوية أوسلو في سياق إقليمي عربي يتسم باختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، خاصة في ظل توترات داخلية بين دول عربية وأطراف إقليمية كإيران وتركيا، مما اعتبرته الولايات المتحدة وإسرائيل فرصة مناسبة لدفع العرب نحو تسوية تُكرّس هذا الخلل على المدى الطويل (١٢٢)، في المقابل، شهد المشهد الفلسطيني تصاعداً في دور حركة حماس المعارضة لعملية التسوية، ما شكل تحدياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تعاني من تراجع إقليمي ودولي، ودفعها ذلك إلى تقديم تنازلات شملت الاعتراف بإسرائيل، ونبد العنف، واعتماد الحوار كوسيلة لحل قضايا الوضع النهائي (١٢٣).

وبعد أن أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على النظام الدولي، خاصة بعد إضعاف العراق، بدأت بدفع مسار المفاوضات العربية-الإسرائيلية مجدداً. ورغم عامين من

of American University, Degree of Master of Arts, 2005, p.81.

(١٩) عوزي بنزيمان: مفاوضات أوسلو: قصة الاتصالات السرية التي سبقت الاتفاق، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ١٢٥.

(٢٠) ممدوح نوفل، الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ٧٠.

(٢١) أحمد هشام محمد غنام: الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي "حل الدولتين نموذجاً ١٩٩١ - ٢٠١٠"، رسالة ماجستير

منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة، ٢٠١٣، ص ١٢٢.

(١٢٢) محمد حسون: مشاريع حل القضية الفلسطينية وأزمة النظام السياسي الفلسطيني ١٩٦٥ - ٢٠١٠، الأعداد ١١٥ - ١١٦، مجلة جامعة الأقصى، ٢٠١١، ص ٣٩٠. أحمد يوسف أحمد: التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيراتها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للعلوم الثقافية، القاهرة، ب. ت، ص ٨٤. (١٢٣) محمد حسون: المرجع السابق، ص ٣٩٠.

المفاوضات المباشرة، لم تُحقق نتائج ملموسة بسبب تعنت الموقف الإسرائيلي. وجاء الإعلان المفاجئ عن اتفاق أوسلو في أغسطس ١٩٩٣، بعد مفاوضات سرّية جرت منذ يناير من العام ذاته في النرويج، بعيداً عن الوفد الفلسطيني الرسمي برئاسة حيدر عبد الشافي (١٢٤)، ومن دون علم غالبية قادة منظمة التحرير الفلسطينية، أثّرت الجهود الأمريكية عن توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في ١٩ أغسطس ١٩٩٣ في أوسلو، النرويج (١٢٥)، وتم توقيع الاتفاق رسمياً في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٢٦)، وبحضور ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين (Yitzhak Rabin) (١٢٧)، وقّع الاتفاق عن الجانب الفلسطيني محمود عباس، وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز (Shimon Peres)، كما وقّع وزيراً خارجية الولايات المتحدة وروسيا بصفتها شاهدين (١٢٨).

شكّلت اتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣، التي وقّعتها حركة فتح وحلفاؤها في إطار منظمة التحرير

الفلسطينية، والمعروفة باتفاق إعلان المبادئ أو "أوسلو ١" (١٢٩). محطة فاصلة أنهت فاعلية الانتفاضة الأولى، إذ توقفت أنشطة العديد من الفصائل، في حين واصلت حركتا حماس والجهاد الإسلامي عمليتهما، بل صعدتا منها. وقد نص الاتفاق على إنشاء سلطة فلسطينية تمارس حكماً ذاتياً في غزة وأريحا أولاً، على أن يمتد لاحقاً إلى مناطق أخرى مأهولة بالسكان (١٣٠)، وشملت صلاحيات السلطة مجالات مثل التعليم، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة، في حين أُجّلت مفاوضات قضايا الوضع النهائي لعامين بعد بدء الحكم الذاتي (١٣١). لكن الممارسات الإسرائيلية اتسمت بالمماطلة ووضع العراقيل، حيث ارتبط نقل الصلاحيات بشروط أمنية تتطلب من السلطة إثبات قدرتها على ضبط الفصائل، خاصة ضرب حماس والمقاومة، مقابل المزيد من التنازلات (١٣٢)، وقد أدّى تأسيس السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في مايو ١٩٩٤ إلى تراجع زخم الانتفاضة، وانخفاض مستوى المشاركة الجماهيرية، لتتحوّل

(١٢٤) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية، ط٧، ٢٠٠١، ص ٢٦٥
(١٢٥) أحمد جواد سالم الوادية: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠١ - ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠٠٩، ص ١٨.
(١٢٦) يزيّد صابغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩ - ١٩٩٣، ترجمة: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٩١٨.
(١٢٧) ممدوح نوفل: الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ٨٨.

(١٢٨) محسن محمد صالح، فلسطين، ص ١١٢
(١٢٩) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الدورة الثامنة والأربعون، السنة ١٩٤٨، أكتوبر ١٩٩٣، تقرير حول إعلان مبادئ بشأن ترتيبات بالحكم

الذاتي المؤقت في فلسطين، ٨ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١ - ٢٠؛ جريدة القدس: توقيع غتفاق السلام الفلسطيني، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١؛ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، تحرير محسن محمد صالح، بشير موسى نافع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٤.
(١٣٠) قيس عبد الكريم وآخرون: الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، ط١، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٧٦.
(١٣١) داود سليمان، السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، مركز دراسات الشرق الوسط، عمان، ١٩٩٥، ص ١٣٥.
(١٣٢) غسان سلامة: المرجع السابق، ص ٧.

الفاعليات إلى حد كبير في أوساط التنظيمات والفصائل (١٣٣).

شكل انخيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات متغيراً دولياً حاسماً أثر بعمق في مسار الأحزاب الشيوعية واليسار التونسي عموماً، حيث أدى إلى فقدانها الدعم المادي والمعنوي، ما انعكس سلباً على قدرتها في التأثير السياسي، خاصة عبر فقدان المنح الدراسية للدول الاشتراكية التي كانت تشكل الحاضنة الأيديولوجية الرئيسة. ونتيجة لذلك، برزت منظمة التحرير الفلسطينية كمصدر تأثير رئيس في بلورة المواقف السياسية لليسار التونسي والعربي. (١٣٤).

اتسم موقف الحزب الشيوعي التونسي من القضية الفلسطينية بتطابق كامل مع موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تُعد المرجعية المعترف بها في العواصم المغاربية، رغم أن هذه المرجعية كانت تُجسّد في الغالب من خلال حركة "فتح" والنهج السياسي الذي كرسه ياسر عرفات داخلها وعلى مستوى المنظمة. وقد تبنّى الحزب، إلى جانب الأحزاب الشيوعية المغاربية الأخرى، مبدأ "القبول بما يقبله الفلسطينيون" كمبرر لتأييد اتفاق أوسلو الموقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين الحكومة الإسرائيلية برئاسة إسحق رابين

وياسر عرفات، ومن ثم لتأييد خطوات التطبيع بين الكيان الإسرائيلي والأنظمة المغاربية (١٣٥).

لا شك أن اتفاقات أوسلو حققت مكاسب ملموسة للفلسطينيين، رغم ما شابهها من سلبيات ظهرت خلال مراحل التطبيق. فقد شكّل إعلان المبادئ الموقع في واشنطن وما تبعه من اتفاقات لاحقة تحولاً نوعياً أثّر في بُعدين أساسيين: طبيعة الصراع في المنطقة، وشكل العلاقة بين أطرافه (١٣٦)، فمن جهة، أسهمت الاتفاقات في إنهاء نمط المواجهة التقليدي في الصراع العربي-الإسرائيلي، ليركز الصراع في إطار فلسطيني-إسرائيلي ضمن قواعد تفاوضية جديدة. ومن جهة أخرى، نشأت علاقة قائمة على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حيث اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وشريك في عملية السلام، ما مكّنها من تأسيس سلطة وطنية في الأراضي المحتلة، إلى جانب اعتراف إسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية. (١٣٧).

أتاح توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ للفلسطينيين مغادرة تونس بعد إقامة استمرت ١٢ عاماً، خلال هذه الفترة تعرّضت تونس لهجمات صهيونية مباشرة، أبرزها قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في حمام الشط في الأول من أكتوبر،

(١٣٦) جواد الحمد: عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، ط١، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص ٤٥.

(١٣٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الدورة الثامنة والأربعون، السنة ١٩٤٨، أكتوبر ١٩٩٣، تقرير حول إعلان مبادئ بشأن ترتيبات بالحكم الذاتي المؤقت في فلسطين، ٨ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٠.

(١٣٣) محسن محمد صالح، فلسطين، ص ١١٣.
(١٣٤) عزيز حيدر: الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٦٧ - ١٦٨؛
Jamal, A. The Counter Hegemonic role of Civil Society: Palestinian Arab NGOs in Israel. Citizenship Studies, 12(3). (2008). pp. 283-306.
(١٣٥) توفيق المديني: تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة، ص ١٩٠.

ما أسفر عن استشهاد نحو ٦٨ شخصاً بينهم ٢٠ تونسياً، مما يعكس عمق ارتباط تونس بالقضية الفلسطينية وتقديمها الدعم المادي والمعنوي والتضحيات لنصرتها.

كما أرسى الاتفاق نظام حكم ذاتي فلسطيني ذات طابع إقليمي، منحت السلطة الفلسطينية بموجبه صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية، متجاوزةً الطبيعة الإدارية البحتة، وأدى إلى انسحاب إسرائيل من حوالي ٦٠٪ من قطاع غزة وإعادة انتشار قواتها خارج المدن الكبرى، تلاها انسحاب تدريجي من مناطق الضفة الغربية. (١٣٨).

إن الترتيبات التي أُنشأتها اتفاقية أوسلو على الأرض منذ عام ١٩٩٣، جعلت الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في كثير من الأحيان المؤثر على صناعة القرار لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الفلسطينية، حيث إن اتفاقية أوسلو نتج عنها انتقال قيادات المقاومة للإقامة تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وألزمت المقاومة بطرق سلاحها وإقامة سلطة فلسطينية يتحكم فيها الاحتلال سواء على صعيد مدخلاتها ومخرجاتها أم على صعيد وارداتها وصادراتها (١٣٩)، وتحويل أموالها، وانتقال أفرادها وقياداتها؛ وهذا أدى

إلى إعطاء الإسرائيليين فرصاً كبيرة لاستخدام وسائل ضغط متعددة وهائلة على الشعب الفلسطيني وقيادته، من خلال تدمير البنى التحتية، والحصار الاقتصادي، وتعطيل المؤسسات، واعتقال القيادات الفلسطينية (١٤٠).

بعد التوقيع على إعلان المبادئ في غزة وأريحا في ٤ مايو ١٩٩٥، المعروف بـ "اتفاق القاهرة"، تأسست السلطة الفلسطينية في أريحا وأجزاء من قطاع غزة. تلاه اتفاق طابا، المعروف بـ "الاتفاق المرحلي" أو "أوسلو ٢" (١٤١)، الذي وُقِعَ في واشنطن بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، والذي بموجبه تم توسيع نفوذ السلطة الفلسطينية وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق (١٤٢).

عُقد اتفاق "واي ريفر" بين ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو، بمشاركة الرئيس الأمريكي وبحضور ملك الأردن، في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ بولاية ميريلاند الأمريكية. نص الاتفاق على انسحاب إسرائيل من بعض المناطق الفلسطينية، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، بالإضافة إلى بنود أمنية تهدف لوقف عمليات المقاومة، وإقامة منطقة صناعية في غزة، مع التأكيد

(١٣٨) طاهر شاش: مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٨؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الدورة الثامنة والأربعون، السنة ١٩٤٨، أكتوبر ١٩٩٣، تقرير حول إعلان مبادئ بشأن ترتيبات بالحكم الذاتي المؤقت في فلسطين، ٨ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٢. (١٣٩) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الدورة الثامنة والأربعون، السنة ١٩٤٨، أكتوبر ١٩٩٣، تقرير حول إعلان مبادئ بشأن ترتيبات بالحكم الذاتي المؤقت في فلسطين، ٨ نوفمبر ١٩٩٣، ص ١٥-١٧.

(١٤٠) كريم منصور: أوراق فلسطينية: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء تعثر مشروع التسوية والمصالحة الفلسطينية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، ديسمبر، ٢٠١٥، ص ١١ - ١٢. (١٤١) ممدوح نوفل: الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، ص ٩٤ - ٩٥؛ محسن محمد الصالح: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط١، دن، دب، ٢٠٠٢، ص ٢٥٤. (١٤٢) فرحان موسى علقم: النزاع على السيادة في فلسطين في ظل إتفاقيات أوسلو "المخزون المائي" نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، ٢٠١٢، ص ٧٣.

على ضرورة الإسراع في التفاوض للتوصل إلى الحل النهائي خلال عام ١٩٩٩ (١٤٣)، اعقب ذلك توقيع مذكرة واي ريفر ٢ في مدينة شرم الشيخ في ٤ سبتمبر ١٩٩٩ (١٤٤)، والتي تُعد تفسيراً مشتركاً لاتفاق "واي ريفر" الأول وتحديد جدول زمني لتنفيذه خلال عام ١٩٩٩. وفي يوليو ٢٠٠٠، استؤنفت المفاوضات تحت ضغوط أمريكية في منتجع كامب ديفيد، حيث صدر بيان تمهيدي لتجديد المفاوضات. (١٤٥).

نظرت بعض الدول العربية إلى اتفاق أوسلو كخروج غير مبرر عن الالتزام العربي الجماعي، واعتبرته صدمة تفوق ضرر اتفاقية كامب ديفيد التي ألحقت أضراراً كبيرة ببنية النظام الإقليمي وثوابته. ففي حين تفاوض السادات منفرداً مستنداً إلى المصلحة القطرية، أضاف المفاوضات الفلسطينية سابقة جديدة تمثلت في السرية التامة للمفاوضات. ويمكن القول إن استقلال الفلسطينيين بمسارهم، رغم اختلاف التقييمات حول نتائجه، لم يمنع السياسة الخارجية للدول العربية، سواء عبرت عنها بشكل منفرد أو من خلال جامعة الدول العربية، من متابعة القضية الفلسطينية (١٤٦)، ومع ذلك، فقد منع ذلك الأطراف العربية المشاركة

في المفاوضات، إضافة إلى مصر، من الإعلان عن تمسكها بعملية التسوية الشاملة القائمة على القرارات الدولية. وعلى المستوى الرسمي العربي، حصل الاتفاق على تأييد شبه تام، رغم أن بعض الدول رفضته في البداية ثم عادت لتأييده لاحقاً (١٤٧).

الجدير بالذكر أن مواقف الدول العربية من اتفاقية أوسلو انقسمت إلى ثلاث اتجاهات رئيسية: الأول مؤيد بوضوح وتمثله مصر ودول الخليج وتونس والمغرب، قبل أن تلحق بهم المملكة الأردنية (١٤٨)، والثاني معترض على الآلية ومتحفظ على التدايعات، ويضم بشكل أساسي سوريا ولبنان، أما الاتجاه الثالث، الذي تبنته كل من العراق وليبيا، فكان رافضاً للآلية ونتائجها باعتبارها خطوة لإهدار حقوق الأمة والانقلاب على ثوابتها (١٤٩).

من الواضح أن اتفاقيات أوسلو أفرغت القضية الفلسطينية من جوهرها، حيث تراجعت بشكل خطير بعد أن كانت محور اهتمام المجتمع الدولي، كما انحسر التضامن الدولي معها. حررت الاتفاقيات إسرائيل من الضغوط الدولية، مما مكنها من تحقيق مكاسب كبيرة، أبرزها إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع العديد من دول العالم. كما شكّل

(١٤٧) عزام عبد الستار شعث: المواقف الدولية إزاء قضية الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٠٣.
(١٤٨) موقف الجامعة العربية من الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي، القاهرة ١٢ سبتمبر ١٩٩٣، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٤، العدد ١٦، ١٩٩٣، ص ٢٦٩.
(١٤٩) علي عواد الشرعة: التغير في النظام العلمي على السياسات الخارجية للدول العربية ١٩٩٠ - ٢٠٠٥، مجلة المنارة، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢.

(١٤٣) نايف حواتمة: ابعث من أوسلو، ط١، دار الجليل، عمان، د.ت، ص ٢٦١.
(١٤٤) محسن محمد الصالح: منهجية في القضية الفلسطينية، ص ٢٧٩.
(١٤٥) فرحان موسى علقم: المصدر السابق، ص ١٤٨؛ عبد العزيز مصطفى كامل: العلمانيون وفلسطين ستون عام من الفشل وماذا بعد، ط١، دار البيان، الرياض، ٢٠٠٣، ص ١٢٥.
(١٤٦) Middle East Institute, Lessons of Arab-Israeli Negotiating: Four Negotiators look back and head. Washington DC. 20036, April 25, 2005

الاتفاق الركيزة الأساسية لبناء نظام إقليمي شرق أوسطي يهيمن عليه التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة والغرب. فضلاً عن تعطيل نظام المقاطعة العربية لإسرائيل، واستمرار احتلال الأراضي العربية. كما أدى الاتفاق إلى تفكيك التنسيق بين المسارات العربية وفتح الباب للحلول المنفردة، ما زاد من تمزق الصف العربي.

عبر الاتحاد العام التونسي للشغل عن رفضه المستمر لكل نهج تطبيعي مع الكيان الصهيوني، ولا سيما بعد أن أقامت بعض الدول العربية تمثيليات ومكاتب دبلوماسية في تلك الدولة، وبعد أن بشر بعض النخب السياسية والفكرية بالسلام المرتقب على أثر عودة منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات أوسلو، كما نظمت النقابات العمالية العديد من الوقفات والتظاهرات الاحتجاجية ضد جرائم الكيان الصهيوني والمجازر التي ارتكبتها في لبنان، كما رفع عمال المصانع في مداخل مؤسساتهم شعارات مساندة للشعب الفلسطيني (١٥٠)، ولإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، وتمسكاً بهذا الخيار، رفض الاتحاد العام التونسي للشغل رفضاً مطلقاً زيارة رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون (Ariel Sharon) إلى تونس، التي جاءت بمناسبة الدعوة التي

وجهت إليه للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقد أكد الاتحاد على رفضه التام لتلك الزيارة، ودعا الحكومة التونسية إلى ضرورة مراجعة موقفها بما يتماشى مع الثوابت التونسية والعربية في دعم قضايا الحق والعدل، ورفض نهج العدوان والاحتلال، ومناهضة السلم والحرية (١٥١)

* انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

تميزت المرحلة الانتقالية التي خلفتها اتفاقيات أوسلو بكونها مرحلة "غموض بناء"، حيث نظرت إسرائيل إلى تلك المرحلة باعتبارها فترة أساسية من شأنها تحسين مواقف الفلسطينيين، مما يزيد من احتمالية التوصل إلى تسوية (١٥٢) غير أنه في نهاية سبتمبر عام ٢٠٠٠، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بسبب إهمالها البحث في القضايا الحساسة والجوهرية، واتسامها بالغموض وعدم الوضوح في تفسير تلك القضايا ذات الطابع الإشكالي، قادت هذه المفاوضات في النهاية إلى التصادم بين الطرفين المعنيين والعودة مرة أخرى إلى دائرة العنف (١٥٣)، اندلعت انتفاضة الأقصى إثر زيارة أرييل شارون (Ariel Sharon)، زعيم حزب الليكود (Likud)، الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى، وكان واضحاً أن هناك تأييداً من رئيس الحكومة الصهيونية إيهود

(١٥٠) سالم ليبض، المصدر السابق، ص ١٤٤.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٥٢) وليد حباس: قراءة في مواقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو، حل الدولتين والتسوية السياسية، مجلة سلسلة أوراق إسرائيلية، العدد ٧٩، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تشرين الثاني، ٢٠٢٢، ص ١٣.

Grace Wermenbol, "The Post-Oslo Period: A Historical Overview," in A Tale of Two Narratives: The Holocaust, the Nakba, and the Israeli-Palestinian Battle of

Memories, ed. Grace Wermenbol, 1st ed. (Cambridge University Press, 2021, pp 22-68,

(١٥٣) أيمن طلال يوسف: اللاجئين الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ١٥، شباط، ٢٠٠٩، ص ٣٤٨؛ جميل هلال: إنتفاضة الأقصى الأهداف المباشرة ومقومات الإستمرار، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١١، العدد ٤٤، ٢٠٠٠، ص ٢٦.

باراك (Ehud Barak) للزيارة، إضافة إلى الدعم الأمني الكبير الذي وفرته الحكومة الصهيونية لشارون خلال زيارته (١٥٤)، وقد أثارت الزيارة غضب أهالي القدس واستفزتهم، فتصمم المسلمون على الدفاع عن المسجد الأقصى، حيث سقط في المواجهات الأولى العديد من الشهداء. ونتيجة لفشل مفاوضات التسوية السلمية ووصولها إلى طريق مسدود، اشتعل الوضع بصورة كبيرة، مع تأكيد الأطماع الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، واستمرار الصهاينة في مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات (١٥٥).

ونتيجة لسعي شارون لاستغلال الأوضاع وتحقيق مكاسب سياسية بين الأوساط الصهيونية، تصاعد الموقف العربي بصورة كبيرة بسبب سقوط العديد من الجرحى والشهداء خلال المواجهات بين جيش الاحتلال والفلسطينيين، مما دفع العالم العربي والإسلامي إلى التعبير عن غضبه الشديد، حيث خرجت المظاهرات بعشرات الآلاف، بل بمئات الآلاف، في بلدان العالم الإسلامي، من الرباط في أقصى المغرب وحتى جاكارتا في أقصى المشرق الإسلامي، حيث هتف المتظاهرون للأقصى والقدس وفلسطين، وطالبوا بالجهاد، مقدمين ما لديهم من تبرعات ودعم (١٥٦).

نجحت الانتفاضة في تحقيق العديد من المكاسب السياسية على كافة الأصعدة، سواء على الصعيد العربي والإقليمي أو على الصعيد الدولي، فعلى الصعيد العربي، حلت المبادرة السعودية التي تبنتها قمة بيروت في ٢٧ مارس ٢٠٠٢ مكان مشروع فاس، وأصبحت المرجعية المعتمدة للرؤية العربية للتسوية (١٥٧).

أما على الصعيد الدولي، بدا أن هناك مكسباً سياسياً فلسطينياً جديداً عندما صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٣٩٧) في ١٢ مارس ٢٠٠٢، والذي أوضح فيه المجلس لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية مستقلة تتعايش إلى جانب إسرائيل (١٥٨) كما قدم جورج بوش الابن رؤيته للتسوية النهائية، داعياً إلى الدخول في مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على الحياة وتعيش جنناً إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين وتبني الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، إضافة إلى أمريكا (الرابعية الدولية)، تلك الرؤية (١٥٩)، وتم تعديلها بشكلها النهائي في أبريل ٢٠٠٣ فيما أصبح يُعرف بمشروع خريطة الطريق (١٦٠).

(١٥٨) للاطلاع على نص القرار رقم (١٦٩٧) ينظر، <http://www.Geneva-accord.Org/maimmenu/Arabic> (159) Robert Jarvis, "Why Bush Doctrine Could Not Be Sustained," Political Science Quarterly, 120, 3 (Fall, 2005). (١٦٠) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطورتها المعاصرة، ص ١٧٦.

(١٥٤) صلاح سالم زرنوقة: إنتفاضة الأقصى والداخل الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١، ص ٢٣٥. (١٥٥) محسن محمد صالح، المرجع السابق، ص ١٢٤. http://www.palestinercs.org/crisistables/oct_2000_table.htm (١٥٦) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطورتها المعاصرة، ص ١٢٥. (١٥٧) محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

تكمُن أهمية خريطة الطريق في كونها أول التزام أمريكي معنٍ بإقامة الدولة الفلسطينية، مع ضمان مدى زماني محدد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥. وتنقسم الخريطة إلى ثلاث مراحل، تعتمد على برنامج لبناء الثقة بين الطرفين، مع تركيز كامل على توفير الضمانات الأمنية لإسرائيل، في حين تُلزم السلطة الفلسطينية بوقف الانتفاضة والقيام بإصلاحات سياسية وإدارية وأمنية واقتصادية شاملة، ومع ذلك، تعاني خريطة الطريق من العديد من الثغرات؛ إذ رغم دعوتها لحل القضايا النهائية، إلا أنها لا تقدم تصوراً واضحاً لكيفية حلها، تاركة ذلك للمفاوضات المستقبلية، كما أنها لا تلزم الجانب الإسرائيلي بأي التزامات محددة، بينما تضع الجانب الفلسطيني في موقف هش وتحت رحمة الطرف الإسرائيلي (١٦١).

في ٢٥ مارس ٢٠٠٣، أقرت الحكومة الإسرائيلية مبدئياً خريطة الطريق، مع وضع ١٤ تحفظاً عليها أفرغتها عملياً من محتواها. وأبدى الأمريكيون تفهمهم لهذه التحفظات الإسرائيلية (١٦٢) تضمنت التحفظات الإسرائيلية إنهاء الانتفاضة، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية لتقوم بمجهود حقيقية، وفق المعايير الإسرائيلية، لمنع "العنف"، بالإضافة إلى مطالبة السلطة الفلسطينية بإنهاء تفكيك المنظمات المسلحة مثل حماس، والجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، وغيرها،

وتدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية ومنع تهريبها، ووقف أية دعوات تحريضية، قبل البدء بالمرحلة الثانية من خريطة الطريق (١٦٣) كان هذا التحفظ الأول فقط، وهو يكفي لتعطيل خريطة الطريق لسنوات، كما يشكل أساساً لمشروع حرب أهلية بين الفلسطينيين. أما التحفظات الأخرى، فقد اشترطت قيادة فلسطينية جديدة، وألغت القيمة الزمنية لخريطة الطريق، واستبعدت مرجعية المبادرة السعودية وقرار مجلس الأمن رقم (١٣٩٧) الداعي لإقامة دولة فلسطينية، فضلاً عن ذلك، اشترطت إسرائيل أن يعلن الفلسطينيون حقها في الوجود كـ "دولة يهودية"، وأن يتخلوا عن حق العودة إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ (١٦٤).

يمكن القول أن انتفاضة الأقصى قد أجبرت الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب من قطاع غزة، حيث أعلن شارون عن خطته المتضمنة الانسحاب من قطاع غزة في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ مع التمسك بحراستها ومراقبتها لحدودها الخارجية، وسيطرهما على مجاله الجوي (١٦٥) وهذا يعني من الناحية العملية تحويل غزة إلى سجن كبير، كما يُبقى القطاع وفق القانون الدولي منطقة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتضمنت خطة الفصل في الضفة الغربية الاحتفاظ بست كتل

(١٦٤) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفيات تاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص ١٧٧.

(١٦٥) بيتر لا غرويس، تسبيح السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد جدار الفصل الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٨ - ٥٨.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١٧٧.
(١٦٢) ياسر الزعائرة: خريطة الطريق: مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيع، عبر الرابط

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C22E5E4849-1260-CE-98C71-A1E3ED688D4.htm>

(١٦٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الدورة الثامنة والخمسون، السنة ٢٠٠٣، ٧ مايو ٢٠٠٣، رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، ٧ مايو ٢٠٠٣، ص ١ - ١٠.

استيطانية، إضافة إلى شرقي القدس وما حولها من مستعمرات (١٦٦).

بدأ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في منتصف أغسطس ٢٠٠٥، وتم إنفاذه في ١١ سبتمبر ٢٠٠٥، وأعلنت إسرائيل انتهاء احتلالها للقطاع من جانب واحد، فيما أبقى سيطرتها على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية (١٦٧). وفي ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥ توصلت إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية حول إدارة المعابر، بوجود إشراف أوروبي وتثبيت كاميرات مراقبة تبت للطرف الإسرائيلي بشكل مباشر كل ما يجري، مع حق إسرائيل في الاعتراض على دخول وخروج من تشته به، حيث يبت الأوروبيون في أمره خلال ست ساعات من احتجازه (١٦٨). وقد احتفلت السلطة بافتتاح المعبر في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥ (١٦٩).

وفقا لما سبق يمكن القول ان ائختيار الاتحاد السوفيتي يعد نقطة تحول جوهريه في مسار القضية الفلسطينية، إذ لم يقتصر أثره على إعادة تشكيل موازين القوى الدولية فقط، بل أدى إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كالقوة العالمية الوحيدة المؤثرة في الصراع العربي-الإسرائيلي، مما عزز دعمها المستمر لإسرائيل التي باتت الحليف الأساسي لها في الشرق الأوسط. هذا التحول الدولي أسفر عن تفرغ الدور الذي كانت تلعبه التيارات اليسارية العربية، والتي كانت تعتمد على

الدعم المادي والسياسي السوفيتي، مما تسبب في تراجع مساهمتها ودعمها للقضية الفلسطينية. وقد تجلّى هذا التأثير بوضوح في الحالة التونسية، حيث تأثر اليسار التونسي بهذا الواقع الدولي الجديد، فقلّص من دعم موقفه من القضية الفلسطينية نتيجة لتوغل الولايات المتحدة في التحكم بمسار القضية، وهو ما أعاد تشكيل توازن القوى داخل التيارات الفلسطينية والعربية المشتركة في الصراع.

* العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨

لم تلتزم إسرائيل بأي ميثاق أو عهود دولية، واستغلت الحصار الدولي المفروض على قطاع غزة لمدة عامين متواصلين. في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، شنت هجوماً على القطاع، واستمرت الحرب المتواصلة لمدة ٢٢ يوماً، حيث شنت إسرائيل حرباً شاملة بهدف خلق أرضية أمنية جديدة تحقق من خلالها أهدافاً بعيدة المدى (١٧٠).

استغلت الحكومة الإسرائيلية الانقسامات العميقة التي شهدتها الساحة السياسية الفلسطينية، حيث تباينت توجهات حكومتي "فتح" و"حماس" اللتين كانتا تعملان في ظل تناقض واضح، بينما عانت السلطة الوطنية الفلسطينية من ضعف مفرط وأزمة شرعية غير مسبقة منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. في ظل هذه الظروف، تصاعدت الأصوات المطالبة بنهاية ولاية الرئيس المنتخب، بالتزامن مع

(١٦٦) <http://disengagement.pngo.ps/bg.php>
(١٦٧) الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، الدورة الثامنة والخمسون، السنة ٢٠٠٣، ٧ مايو ٢٠٠٣، رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، ٧ مايو ٢٠٠٣، ص ١ - ١٠؛ التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، المصدر السابق، ص ٣٢.
(١٦٨) انظر نص الاتفاق في: السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الشؤون الخارجية اتفاقية المعابر، عبر الرابط،

<http://www.Mofe.gov.ps/ar/index.Php?p=documents>
(١٦٩) محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص ١٧٩
(١٧٠) راند نعيبر، وآخرون: الحرب على غزة قراءة الواقع ودلالات المستقبل، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس، فبراير ٢٠٠٩، ص ٤.

غياب مؤسسات المجلس التشريعي، مما عمّق حالة الانقسام والتشتت السياسي. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت الأنظمة العربية بدورها حالة من الضعف والانقسام الحاد، انعكس بوضوح في القطيعة المتزايدة بين محوري المعتدلين والمتشددين، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي في المنطقة (١٧١).

وبين هذا وذاك حاولت فصائل المقاومة في غزة وفي مقدمتها حركة حماس لعب دور أساس يجعل منها رقما صعبا في المعادلة الفلسطينية، بعدما فشلت كافة المحاولات بما فيها الحصار في تطويعها لقبول نهج الرباعية الدولية.

في ظل هذا المناخ، ساد داخل الأوساط الإسرائيلية إجماع على ضرورة شن حرب على قطاع غزة بذريعة وقف القصف الصاروخي الصادر منه. جاء هذا التوجه في وقت كانت فيه الظروف الدولية مهيأة لإسرائيل، خاصة مع المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها الإدارة الأمريكية والبيت الأبيض، مما منح تل أبيب هامشاً أوسع من الحرية في تحركاتها بالمنطقة (١٧٢).

في الوقت نفسه، بدأت إسرائيل تسوق لنفسها على أنها جزء لا يتجزأ من المنظومة الإقليمية في الشرق الأوسط، حيث بررت عدوانها على قطاع غزة باعتبار حركة حماس تمرداً على الشرعية الفلسطينية، ووصفتها بأنها جزء من محور "الممانعة" الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله في لبنان. وقد اعتُبر هذا المحور، وفق الادعاءات الإسرائيلية، تهديداً لاستقرار المنطقة ولكل من المحاور المعتدل الذي يضم دولاً عربية كبرى

مثل المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية (١٧٣).

مهّدّت إسرائيل للحرب على قطاع غزة من خلال تشكيل رأي عام عالمي يصورها حركة حماس كعقبة أمام عملية التسوية السياسية، لا سيما عبر رفضها تمديد اتفاق التهدئة معها. كما سعت إسرائيل إلى تصوير قطاع غزة، الخاضع لسيطرة حماس، ككيان مستقل يهدد أمنها واستقرارها (١٧٤).

رأت الحكومة الإسرائيلية في شن هذا العدوان ضرورة سياسية عاجلة لتحقيق مكاسب استراتيجية عديدة، من بينها إعادة تشكيل المعادلة الداخلية الفلسطينية بين فتح وحماس، وإعادة ضبط العلاقة بين الفلسطينيين والدول العربية، مما يؤدي إلى تغيير المشهد السياسي الإقليمي لصالح إسرائيل. كما استهدفت إسرائيل عبر هذا العدوان تفكيك نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أظهرت تفوقاً لحركة حماس، إلى جانب تحطيم محور المقاومة العربي، مما يعيد التوازن السياسي في الشرق الأوسط إلى وضعه السابق مع بداية التسعينات من القرن العشرين (١٧٥).

مع بداية الحرب على غزة، التي كانت في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت (Ehud Olmert)، بدأت الأهداف المعلنة تأخذ منحى مختلفاً مع استمرار العمليات الحربية، لا سيما بعد الهجوم البري. أدركت إسرائيل أن هذه الأهداف لم تعد محسومة، سواء على الصعيد الأمني أو السياسي، فسرعان ما بات واضحاً أن هدف إسرائيل

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٧٥) بشير نافع: الحرب على غزة، تقرير منشور في موقع الزيتونة للدراسات والاستشارة، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٣.

(١٧١) المصدر نفسه، ص ٦.

(١٧٢) راند نعيم، المصدر السابق، ص ٤.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٥.

الرئيسي أصبح القضاء على حركة حماس ونظام حكمها. وقد عبّر نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أفيجدور ليرمان (Avigdor Lieberman)، عن هذا التوجه بقوله إن "على إسرائيل أن تفعل بغزة ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية باليابان"، في إشارة إلى احتمالية استخدام القوة النووية. ومن ثم، انتقلت إسرائيل من مربع إدارة الأزمة إلى التعامل معها بشكل أكثر حدة، متجاوزة الأهداف السابقة، مستغلة كامل قدراتها العسكرية والسياسية لتحقيق غايتها، دون مراعاة لعلاقتها مع محور الاعتدال في المنطقة. (١٧٦).

لم تبدِ الولايات المتحدة الأمريكية من جانها أي اعتراض على عدوان إسرائيل على غزة، برغم كونها راعي عملية السلام العربي - الصهيوني منذ مؤتمر مدريد بل نالت إسرائيل دعماً واضحاً منذ بدء العدوان من إدارة الرئيس بوش، التي كانت على الأرجح على علم مسبق بالعملية الإسرائيلية ومدى نطاقها (١٧٧) .

في أول رد فعل أمريكي على العدوان، أبدت إدارة "بوش" عبر الناطق الرسمي في البيت الأبيض تأييدها الكامل لحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها وفي المقابل، طالبت حماس بوقف هجماتها الصاروخية على "إسرائيل" إذا ما أرادت للتعف أن يتوقف (١٧٨). فيما انبرت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" (Condoleezza Rice) محملة حماس مسؤولية ما وصفته بانتهاك وقف إطلاق النار مع

"إسرائيل" من خلال إطلاق الصواريخ، مؤكدة تفهم البيت الأبيض لدوافع إسرائيل لشن العدوان (١٧٩).

ظلت إدارة بوش في دعمها للموقف الإسرائيلي حتى النهاية، فقد امتنعت وزيرة الخارجية الأمريكية عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن الذي عدل بطلب منها، والداعي إلى وقف إطلاق النار، كما وقعت رايس مع الحكومة الإسرائيلية برتوكول تفاهم يلزم الولايات المتحدة بالعمل على منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وهو الاتفاق الذي قدم للرأي العام الإسرائيلي باعتباره أحد أهم إنجازات الحرب السياسية (١٨٠).

وأطلقت الولايات المتحدة مبادرة أمريكية تتضمن الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار، وفتح المعابر الحدودية مع قطاع غزة، ووقف كافة أنشطة تهريب الأسلحة من قبل حكومة المقاومة الإسلامية "حماس" (١٨١).

على أثر إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار في ١٧ يناير ٢٠٠٩، رحبت الولايات المتحدة بقرار إسرائيل، وقالت رايس في بيان للخارجية الأمريكية: "إن الولايات المتحدة لا تزال قلقة للغاية لمعاناة الفلسطينيين الأبرياء وتدعم التحركات الدولية الفورية الرامية إلى زيادة تدفق المساعدات إلى غزة" (١٨٢).

ومع وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Barack Obama) إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة بعد إعلان وقف إطلاق النار مباشرة، حرصت الإدارة

(١٨٠) بشير نافع: المصدر السابق، ص ٣

(١٨١) أحمد أبو الخير: الحرب الأخيرة على غزة والقانون الدولي، دار إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٠.

(١٨٢) جريدة الأيام، رام الله، ١٨ يناير ٢٠٠٩.

(١٧٦) راند نغيرات، المصدر السابق، ص ٧.

(١٧٧) بشير نافع: الحرب على غزة، ص ١٣.

(١٧٨) جريدة الخليج، الشرقية، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨.

(١٧٩) جريدة الغد، عمان، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨.

الأمريكية على إبقاء مسافة بينها وبين الموقف الإسرائيلي، بالرغم من عدم إدانتها للحرب، وهو ما يشير إلى أن أوباما أراد أن يقي خياراته مفتوحة لما بعد الحرب (١٨٣).

كان لسقوط الاتحاد السوفيتي أثر بالغ على طبيعة موقف اليسار العربي، والتونسي بوجه خاص، إذ فقد التيار اليساري جزءاً كبيراً من الدعم المادي والسياسي على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. ولم يعد اليسار التونسي يحتفظ بنفس الزخم والتأثير في القضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، نتيجة تراجع الدعم الدولي له. أصبح دور التيار اليساري في المشهد الفلسطيني العام محدوداً أو غير مرئي، وغالباً ما يقتصر على إصدار بيانات صحافية فقط. ويعزى ذلك إلى فقدان الكثير من القاعدة الشعبية لتلك التيارات، خصوصاً داخل الاتحادات الشعبية التي أصبح وجودها محصوراً في المكاتب القيادية، والتي تواجه تحديات كبيرة في مواجهة المشكلات المتعددة التي تعاني منها قطاعات واسعة من الجمهور، ولا سيما بين العمال والنساء والشباب (١٨٤).

وقد شهد دور اليسار التونسي في القضية الفلسطينية تراجعاً واضحاً، وبقي محدوداً رغم مواقفه الداعمة لحقّ الشعب الفلسطيني في استرجاع أراضيه المحتلة. اقتصر نشاط اليسار على تنظيم مسيرات احتجاجية مناهضة للغزو الإسرائيلي والاعتداءات على غزة، بمشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل، والحركات الطلابية والنقابية المختلفة. وتجلى

هذا التراجع بشكل خاص في ظل حالة الانقسام السياسي التي شهدتها البلاد عقب ثورة ٢٠١٠، حيث توجه اهتمام اليسار بشكل متزايد نحو القضايا الداخلية، وركز على عملية إعادة البناء السياسي في تونس بعد الثورة.

وختاماً شكلت هزيمة ١٩٦٧ نقطة تحوّل كبيرة للتيار اليساري العربي عموماً، والتونسي خصوصاً، إذ أنها أنهت الصراع بين التيار القومي واليساري. فاليسار اعتبر القومية أداة استُغلت من الحكومات العربية لقمع الطبقات المضطهدة تحت شعار جهاد الأمة العربية، فكانت الهزيمة داعماً أساسياً لتبني الفكر اليساري ونبد القومية، والتحول نحو التركيز على الأمة التونسية خاصة، مع تأثرهم بالنجاحات اليسارية في الصين.

ارتبطت القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين ارتباطاً وثيقاً بالحركة الثورية في تونس وبطبيعة نضال اليسار التونسي، إذ أصبحت القضية في صلب اهتمام التيارات اليسارية التونسية، واحتلت مكانة بارزة في الفكر السياسي لهم، مع روابط قوية بالتيارات اليسارية العربية والفلسطينية.

في الثمانينات، شهد اليسار التونسي تحولات جذرية مع عودة الظهور بعد سنوات من القمع، وتعددت المجموعات اليسارية كالحزب الشيوعي التونسي، وتجميعات ماركسية-لينينية عدة، ومنها حزب العمال الشيوعي. كان رفع الحظر عن النشاط اليساري سبباً في بروز اهتمام عميق بالقضية الفلسطينية، ورفض محاولات تصفيتها، حيث اعتبر الاتحاد

(١٨٣) بشير نافع: المصدر السابق، ص ١٣.
(١٨٤) جميل هلال: انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١١، العدد ٤٤، خريف ٢٠٠٠، ص ١٥-١٦.

العام التونسي للشغل والقوى اليسارية القضية الفلسطينية قضية
تونسية، مع دعم كامل لمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل
شرعي.

كان للطلاب دور بارز في تأييد القضية الفلسطينية،
بتنظيم تظاهرات مناهضة للصهيونية، مؤكدين على دعم
التحرير بالمقاومة المسلحة وليس بالاستسلام. شكل العدوان
الإسرائيلي على تونس عام ١٩٨٥ نقطة تحول هامة في دعم
اليسار للقضية، حيث اعتبر الاعتداء على الفلسطينيين اعتداءً
على تونس نفسها.

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧، تطور
دعم اليسار التونسي من المظاهرات إلى دعم مباشر، بمشاركة
شبابه في المقاومة المسلحة، مما أعطى بعداً عملياً للتضامن.
ومع تغير المشهد العالمي في بداية التسعينيات، خاصة
الخيار الاتحاد السوفيتي، تراجع الدعم الدولي للتيارات اليسارية،
وأثر ذلك على دعمهم للقضية الفلسطينية، فأصبح الدعم
مقتصرًا على الاحتجاجات والمقالات والتظاهرات الطلابية.
اتفاقيات مدريد وأوسلو التي تبنت حل إقامة
الدولتين، لاقت ترحيباً من اليسار التونسي، الذي رأى في
منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب
الفلسطيني، لكن التعنت الإسرائيلي وعراقيل تطبيق الاتفاقيات
أفسدت فرص الحل، خاصة مع مطالب نزع سلاح المقاومة
والاستفزازات المستمرة.

شهدت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠-
٢٠٠٥) تصعيداً ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأدت إلى انقسام
فلسطيني داخلي، استغله الاحتلال بشن هجمات على قطاع

غزة، منها العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٨، في محاولة لكبح
القصف الصاروخي.

مع هذه التطورات، تقلص دور اليسار التونسي في
دعم القضية الفلسطينية، ليقصر على تنظيم مسيرات مناهضة
للغزو والاعتداءات الإسرائيلية، بمشاركة الاتحاد العام التونسي
للشغل وفصائل طلابية ونقابية، خاصة بعد الثورة التونسية عام
٢٠١٠، حين تحولت الأولويات إلى البناء الداخلي وإعادة
ترتيب المشهد السياسي الوطني.